م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 291/ 2020

إعداد الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 14 حزيران ، 14 June, 2020

M E A K -Weekly Economic Report No. 291 /2020

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Alkafry

تحية طيبة، أرسل لسيادتكم:

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 291/ 2020

الأحد 14 حزيران ، 14 June, 2020

التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية.

أضعه بتصرف الأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين، لتسهيل الحصول على المعلومة الاقتصادية. أشير إلى أن بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير قد لا تكون موثوقة بما يكفي، وتحتاج إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص. ساعد بتدقيق هذه المعلومات مع ذكر المصدر لتحقيق الموثوقية . وأخلي نفسي من المسؤولية عن أية معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، لأن المصدر المثبت في أسفل كل مادة منشورة في التقرير هو المسؤول.

مع أطيب تمنياتي

الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
كلية الاقتصاد – جامعة دمشق

ملاحظة: أرجو ممن لا يرغب باستمرار إرسال التقرير لسيادته، إعلامي ليتم حذف اسمه من القائمة البريدية.

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 291/ 2020
الأحد 14 حزيران ، 14 June, 2020

Contents

أولاً – الاقتصاد العالمي:.....3
1 - الدولار: من تراجع إلى أفول؟[1/2] 3
2 - *الحرب التي لم يتنبأ بها أحد* *نحو عالم ما بعد كورونا*.....9
3 - دبلوماسيّة فَخّ الدّيون الصّينيّة.....12
4 - الكورونا: القشّة التي قد تقصم ظهر الاتحاد الأوروبي 15
5 - في مفهوم التطور ومفهوم التقدم. بقلم: بيير باولو بازوليني.....19
ثانياً - الاقتصاد العالمي باللغة الإنكليزية والبولونية:.....22
6 - Sceny uwalniają się z pandemii.....22
7 - Santander wstrzymuje bank hipoteczny.....24
8 - Polscy drobiarze postawili na eksport. Dziś za to płacą.....25
9 - Andrzej K. Koźmiński: Nadal jedna Europa i jeden świat?.....28
ثالثاً - الاقتصادات العربية:.....34
10 - "سعودية بلا نفط"... أية سيناريوهات؟.....34
11 - قائمة الدول العربية حسب حجم احتياطي النقد الأجنبي 38
رابعاً - الاقتصاد السوري:.....40
12 - حديث الأربعاء الاقتصادي رقم (70) مزايا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....40
13 - قادري.. تشرح مفردات بدل التعطل من التسجيل حتى المبالغ... ..42
14 - بدل تعطل قدرة 100 ألف ليرة للمتعطلين بسبب كورونا عبر الصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية .. فمن هم المستهدفون ؟؟؟ 43
15 - الرئيس الأسد يصدر مرسوماً تشريعياً بإعفاء المواد الأولية المستوردة كمدخلات للصناعة والخاضعة لرسم جمركي 1 بالمئة من الرسوم الجمركية والضرائب عام 44
خامساً - أخبار اقتصادية قصيرة:.....46

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 291/ 2020
الأحد 14 حزيران ، 14 June, 2020

أولاً – الاقتصاد العالمي:

1 - الدولار: من تراجع إلى أفول؟[1/2]

زياد حافظ الإثنين 16 أيلول 2019

الورقة الأساسية، بل ربّما الوحيدة المتبقّية، للولايات المتّحدة لإخضاع الدول لمشيئتها السياسية والاقتصادية هي دور الدولار في العالم وشرايين المال المرافقة. يعتبر العديد من مناصري الولايات المتّحدة أو المعجبين بها أن ذلك قدر على العالم، وأن على الدول الصاعدة والساعية لتحصين استقلالها أن تعي ذلك وتُخفّض من سقف طموحاتها الاستقلالية. نختلف مع هذا الرأي، فالدولار ليس قدراً على العالم. وفي رأينا لا نستبعد تراجع دوره فقط، بل حتّى أفوله، إن لم يكن انهياره. لكن لماذا يسيطر الدولار على الاقتصاد العالمي ويشكّل ورقة ضغط على الدول التي لا تريد الرضوخ للقرار السياسي الأميركي؟ سنحاول الإجابة عبر عرض مقتضب للتطوّرات التاريخية التي رسّخت قواعد النظام المالي الدولي المعمول به حتى الساعة. من هنا يمكن استخلاص العبر لمقاومة الابتزاز الذي تفرضه الولايات المتّحدة على عدد من الدول عموماً، وعلى دولة مثل لبنان خصوصاً، للانصياع إلى أوامرها من دون محاولة التصدّي لها حفاظاً على استقلالها وسيادتها. بطبيعة الحال ستكون القراءة التاريخية سريعة ومختصرة من دون التوقّف عند محطّات هامّة عديدة لضيق المساحة المتاحة. لكن في المقابل سنعرض التحوّلات الرئيسية التي كانت لصالح الولايات المتّحدة منذ نحو خمسة عقود ولم تعد لصالحها اليوم

أنجل بوليغان ـ المكسيك

نبدأ مقاربتنا بعرض تاريخي سريع. وهنا لا بدّ من العودة إلى الحقبة التي بدأت بعد الحرب العالمية الثانية حيث برز الدولار كعملة احتياط تنافس الجنيه الاسترليني. فبعد الحرب العالمية الثانية كان لا بدّ من إعادة إعمار أوروبا المدمّرة لمنع تقدّم الأحزاب الشيوعية في دولها. فوضعت خطّة مارشال وأنشئت مؤسّستا بريتون وودز، أي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ونذكّر أن الاسم الرسمي للبنك الدولي هو البنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية. بعد الانتهاء من إعادة بناء الاقتصادات المدمّرة في أوروبا الغربية

وفقاً لخطط مركزية خماسية في معظم الأحيان، انتقلت مهمّة البنك الدولي لدعم التنمية في العالم، وخصوصاً في الدول التي بدأت تحصل على استقلالها من الدول المُستعمرة الأوروبية (فرنسا، بريطانيا، إسبانيا، البرتغال). وتحوّل البنك إلى ذراع الخارجية الأميركية حيث تمّ ربط المساعدة بالولاء للسياسة الخارجية الأميركية. وتعدّ قضية تمويل السدّ العالي في مصر خير دليل على ذلك. أمّا صندوق النقد الدولي فكان دوره في الأساس مصرفاً مركزياً للمصارف المركزية في العالم لتأمين السيولة اللازمة في موازين المدفوعات عند وقوع خلل ظرفي فيها ناتج عن عجز في الميزان التجاري أو انخفاض دفق الرساميل إلى الدول المعنية. لكن مع الوقت ومنذ ستينيات القرن الماضي أخذ صندوق النقد الدولي دوراً أكثر أهمية في التدخّل لتحديد السياسات المالية والنقدية للدول الأعضاء.

كانت المؤسّستان تعتمدان على نظام مدفوعات دولي يرتكز إلى تداول العملات الرئيسية المستندة إلى الذهب. فكلّ عملة هي وعد بدفع كمّية معيّنة من الذهب لحامل تلك العملة. عُرف ذلك النظام بنظام التبادل المبني على الذهب أو Gold Exchange Standard خلافاً للنظام القائم قبل الحرب العالمية الأولى والمعروف بنظام تبادل الذهب كقاعدة للتبادل التجاري الدولي أو Gold Standard. الفرق بين النظامين هو أن في نظام تبادل الذهب يتمّ تسديد العجز في ميزان المدفوعات من احتياط الذهب التي تحتفظ به الدول كافة. وسعر صرف العملة مُقيّد بكمّية الذهب، ويعود تخفيض أو رفع قيمة العملة إلى تخفيض أو رفع سعر الذهب بالعملة المحلّية المُحدّدة عالمياً بـ35 دولاراً للأونصة. أمّا في نظام التبادل الذي يستند إلى الذهب فيتمّ التبادل بالعملات بدلاً من الذهب شرط اللجوء إلى تخفيض سعر العملة المحلّية أو رفعها بالنسبة إلى الذهب في حال وجود خلل مزمن في ميزان المدفوعات.

برزت المشكلة عندما أصبحت السيولة المطلوبة في التبادل التجاري العالمي غير كافية بسبب تزايد حجم المبادلات التجارية والمالية. في منتصف الستينيات، استشرف الرئيس الفرنسي شارل ديغول الخطر وخصوصاً الهيمنة المرتقبة من الولايات المتّحدة ودولارها، ودعا إلى العودة إلى نظام الذهب الذي يؤمّن السيولة المتناسبة مع حجم التبادلات كما كان قبل الحرب العالمية الأولى. لكن ذلك النظام يقيّد نموّ التبادل التجاري الذي أصبح تمويله يستند إلى الاستدانة وإن كانت على مدى قصير في المراحل الأولى قبل أن تصبح دورية وبالتالي شبه دائمة أو على المدى الطويل. وهو ما خلق عجزاً بين الطلب المتنامي والعرض المُتاح للعملات وحتّى للذهب. من جهة أخرى، كان ديغول

معترضاً على دخول المملكة المتّحدة إلى السوق المشتركة لعدم ثقته بصدقها في بناء أوروبا مستقلّة سياسياً واقتصادياً وحتّى عسكرياً عن الولايات المتّحدة. وأظهر التاريخ بوضوح أن ديغول كان محقّاً وصاحب رؤية استراتيجية لم توجد عند أي زعيم أوروبي. تمّت الإطاحة به وجيء برئيس أقل تمرّداً أي جورج بومبيدو الذي توفّي عام 1974، والذي أسند رئاسة الوزارة إلى فاليري جسكار ديستان الذي انتُخب رئيساً عند وفاة بومبيدو، فتمّ الانحياز الأوروبي إلى طروحات الولايات المتّحدة. كما أن المملكة المتّحدة دخلت السوق الأوروبية المشتركة عام 1973 بعد أن فشلت مرّتين في الستينيات بسبب معارضة الرئيس الفرنسي.

سيطرة أميركا على النظام المالي الدولي

في مطلع السبعينيات، حدثت أربعة تطوّرات مكّنت الولايات المتّحدة من السيطرة على النظام المالي الدولي عبر هيمنة الدولار والشرايين المالية الدولية بدءاً من مؤسّسات بريتون وودز إلى نظام التحويلات عبر السويفت الذي أُنشئ عام 1973 وتمّ تدشينه عام 1977. الحدث الأوّل هو قرار الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون بقطع العلاقة بين الدولار والذهب عام 1971. ولم يعد الدولار مرتبطاً بالذهب كقاعدة لتحديد قيمته. فقيمة الدولار تكمن في حجم الاقتصاد الأميركي الذي كان يصدّر حتى آخر الخمسينيات ما يوازي 60% من احتياجات العالم من سلع صناعية وزراعية. قبِلَ العالم ذلك الواقع مرغماً أو طوعاً، إذ لم يكن هناك أي مجال لرفض ذلك بعد الإطاحة بالرئيس الفرنسي. ولم يعد الذهب معياراً للقيمة بل أصبح سلعة كسائر السلع، بينما أصبح الدولار معيار القيمة للسلع ثمّ للثروة! وكذلك لم يعد الذهب قاعدة الاحتياطات المالية والنقدية العالمية بل الدولار أو بشكل أدقّ سندات الخزينة الأميركية، أي الدَّيْن العام الأميركي. تغيب هذه النقطة الجوهرية عن بال العديد من مراقبي تذبذبات الدولار تجاه العملات الأخرى. فالدَّيْن العام الأميركي أصبح السلعة النقدية إذا جاز الكلام، وأصبح العالم يحمل الدَّيْن الأميركي عندما يحمل الدولار كوحدة محاسبة، أو وحدة تبادل، أو أكثر من كل ذلك كوحدة تقيس القيمة! أصبح الدَّيْن الأميركي القيمة للثروات الدولية والخاصة. من هنا نفهم عدم سهولة تخلّي حاملي السندات الأميركية عنها من دون أن يلحق بهم ضرر مباشر. لكن هذا الوضع لم يعد قدراً على العالم بفعل مجهود دول البريكس.

الحدث الثاني كان عام 1972 عندما أوعزت الولايات المتّحدة لشاه إيران برفع سعر برميل النفط أربعة أضعاف، وتلته الدول العربية المنتجة للنفط التي

أقدمت على تأميم آبار النفط (بموافقة أميركية!) مع ترك عمليات تكرير وتسويق المشتقّات النفطية للشركات العملاقة الكبرى. فرح العرب بتأميم نفطهم، لا بل قبلوا في المقابل أن تكون القيمة المضافة في الغرب في عمليات التكرير والتسويق. بعد حرب تشرين 1973، عقدت صفقة بين الولايات المتّحدة وبلاد الحرمين حول تسعير النفط بالدولار فقط لا غير، وذلك على حساب العملات الوطنية والعملات الدولية الأخرى التي كانت تشكّل عملات الاحتياط العالمية، مثل الجنية الاسترليني والمارك الألماني والين الياباني على سبيل المثال. نتيجة ذلك، ازداد الطلب على الدولار أضعافاً عدّة، واستفادت الخزينة الأميركية من طباعة الدولارات من دون تحديد أي سقف لها إلّا وفقاً لما تقرّره هي. من هنا استطاعت الولايات المتّحدة تمويل حروبها العدوانية وعمليّاتها العسكرية وبناء القواعد العسكرية في العالم من دون أيّ رادع مالي لها. وما جعلها تطبع الدولار من دون الوقوع في مكيدة التضخّم المالي هو إصدار سندات الخزينة التي تمتصّ السيولة الفائقة في الأسواق، وجعل تلك السندات ملجأ آمناً للرساميل السائلة الباحثة عن ملجأ آمن من دون الارتباط بفترات زمنية طويلة المدى. وهذه معادلة مهمّة أوجدتها الولايات المتّحدة: طباعة الدولار في مقابل زيادة الدَّيْن العام من دون أيّ محاسبة أو مراجعة. هذا الأمر لم يعد ممكناً اليوم، وهو ما سنشدّد عليه في الجزء الثاني من هذا المقال.

أمّا التطوّر الثالث فهو الانفتاح على الصين الذي بدأ مع الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون، وتطوّر مع الرئيس كارتر ومن بعده مع ريغان وبوش الأب. كان الهدف الاستراتيجي عزل الصين عن الاتحاد السوفياتي وفقاً لتوصية كيسنجر وفي ما بعد برجنسكي. وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي، استمر الاستثمار في الصين وخصوصاً في القطاعات الصناعية لرخص اليد العاملة وعدم وجود قيود مكلفة للحفاظ على البيئة. فالصين كانت بحاجة إلى نهضة صناعية ساهمت الولايات المتّحدة في دفعها ووجدت في ما بعد مصلحة استراتيجية للشركات العملاقة الأميركية التي كانت تعمل في الصين.

تلازم الانفتاح على الصين مع القرار المفصليّ الذي يعدّ العامل الرابع في السياسة الاقتصادية الأميركية، وهو إعادة توطين القاعدة الصناعية من الولايات المتّحدة إلى عدد من الدول الناشئة لانخفاض الكلفة وسهولة القيود. قرار الولايات المتّحدة بالتحوّل من مجتمع إنتاجي صناعي وزراعي إلى مجتمع ما بعد الصناعة عبر الارتكاز على الخدمات بشكل عام والخدمات المالية بشكل خاص، كان له التأثير الكبير على ضرب متانة الدولار، الذي

كان يستند إلى الطاقة الاقتصادية الهائلة التي كوّنتها الصناعة والزراعة الأميركية، وجعلت من الولايات المتّحدة القوّة الاقتصادية الأولى من دون منازع ومنافس بعد الحرب العالمية الثانية، والتي أصبحت اليوم تستورد معظم حاجياتها الصناعية. والسؤال الذي يُطرح اليوم هو عن «قوّة الاقتصاد الأميركي، وعلى ماذا يرتكز؟.»

من مجتمع صناعي الى مجتمع استهلاكي

القرار الأميركي بالتحوّل من مجتمع صناعي إلى مجتمع خدماتي، رافقه تطوّر لم يكن بالحسبان، وهو التحوّل إلى مجتمع استهلاكي. فالناتج الداخلي لأيّ بلد يُقاس عبر حجم القطاعات الإنتاجية والرصيد الصافي للتجارة الخارجية، أو عائد عوامل الإنتاج مثل الأجور والرواتب لعامل العمل والفوائد كمردود للرساميل والأرباح للمبادرات الاقتصادية. الطريقة الثانية لاحتساب الناتج الداخلي هي عبر قياس القيمة المضافة التي تربط مفاصل الاقتصاد والقطاعات بعضها ببعض. أما الطريقة الثالثة فهي عبر احتساب النفقات الاستهلاكية والاستثمارية والحكومية. وتعدّ الطريقة الثالثة الأسهل لكنها تكشف سلوك المجتمع. وإذا اعتمدناها نجد أن نسبة الادخار في الولايات المتّحدة انخفضت من 10.4 بالمئة سنوياً عام 1960 إلى 7.6 بالمئة عام 2018. وتلازم انخفاض المدّخرات الوطنية الفردية مع زيادة الدَّيْن الخاص الذي أصبح يوازي 120% من الناتج الداخلي. وهنا تكمن المعضلة الكبرى، حيث تجاوز الدَّيْن العام 22 تريليون دولار، أي ما يوازي 106% من الناتج الداخلي، بينما الدَّيْن الخاص الذي يشمل دَيْن الشركات ودَيْن الأفراد وصل إلى 27 تريليون دولار أي أكثر من الدَّيْن العام. وهذه الأرقام عن الدَّيْن الخاص لا تشمل الخسارات المحتملة في المشتقّات المالية التي تقدّر بأكثر من 2 كوادرليون دولار (15 صفر بعد الواحد!)! فيما أرقام الدَّيْن العام لا تأخذ في الحسبان الالتزامات المالية الطويلة المدى كالضمان الاجتماعي والضمان الصحّي اللذين تصل قيمتهما الحالية إلى 220 تريليون دولار! ما يعني، بشكل مختصر، أن الدَّيْن العام والدَّيْن الخاص يهدّدان النظام الاقتصادي الأميركي بشكل مباشر وقاتل!

الإدمان على الاستهلاك عبر الاستدانة يقوّض قدرة المواطن على محاسبة المسؤولين عن السياسات التي أدّت إلى وضعه في معتقل المديونين

أمّا التحوّل إلى مجتمع استهلاكي فيعود إلى سببين أساسيين؛ السبب الأوّل هو فقدان الشحنة الاستثمارية التي كانت تدفع النموّ الاقتصادي الأميركي عبر قرار توطين القاعدة الإنتاجية خارج الولايات المتّحدة. وكانت نتيجته المباشرة

انخفاض التوظيف والأجور وبالتالي الإنفاق. وقد ابتدع الاحتياط الاتحادي الأميركي، الذي يقوم بمهام المصرف المركزي، بإطلاق سياسة تنموية مبنية على الاستهلاك عبر الاستدانة لشراء السلع التي تؤمّن الرفاهية وتدفع بالنمو. وهنا يصبح السبب الثاني واضحاً. فالاستدانة كانت وسيلة تُرضي المواطن الذي تحوّل إلى مستهلك وتؤمّن له سلع وخدمات الرفاهية لكن من دون أي زيادة في الأجور، وبالتالي في بنية الكلفة في الولايات المتّحدة. والإدمان على الاستهلاك عبر الاستدانة يقوّض قدرة المواطن على مساءلة ومحاسبة المسؤولين عن السياسات التي أدّت إلى وضعه في معتقل المديونين.

ويعتبر المحلّلون الماليون أن بطء النموّ الاقتصادي في الولايات المتّحدة يعود إلى عبء الدينين العام والخاص، بينما نعتقد أن بطء النموّ يعود إلى ضعف الاستثمار في البنية التحتية وفي التجديد والتحسين، لأن المردود يطول وصبر المسؤولين عن الشركات محدود جدّاً ولا يتجاوز الفصل! ففي نهاية كل فصل يقوم المحلّلون الماليون بنشر توقعاتهم للشركات وبالتالي لمستقبل أسهمها. وبما أن دخل المسؤولين في الشركات الخاصّة المدرجة في البورصة يرتكز إلى الأسهم التي يحملونها فهمّهم الأوّل هو رفع سعر السهم، وبالتالي توظّف واردات الشركات لشراء الأسهم بدلاً من الاستثمار لرفع قيمة الأسهم. هذا هو السبب الرئيسي لارتفاع أسعار الأسهم في البورصة الأميركية التي كسرت أرقاماً قياسية، في حين أن هذا النموّ لا يعكس لا من قريب ولا من بعيد النموّ الفعلي للاقتصاد الأميركي. ولم يتعلّم المسؤولون في الولايات المتّحدة من أخطائهم السابقة، وخصوصاً أخطاء أزمة الديون العقارية التي فجّرت الأسواق المالية عام 2008. فالمساعدات المالية التي تمّ ضخّها في المؤسّسات المالية لمنع انهيارها لم تُوظّف في إعادة هيكلة المؤسّسات ولا لمراجعة السياسات الاستثمارية المبنية على المضاربات المجنونة. استعملت الأموال لشراء الأسهم وإعادة رفع أسعارها. والانكشاف المالي في هذه المؤسّسات هو أكبر من السابق، حيث يتجاوز حجم المشتقّات المالية المبنية على مراهنات غير واقعية 2.5 كوادرليون دولار . لا أحد يستطيع أن يتكهّن متى ستنفجر أزمة المشتقّات ولا أحد يستطيع تقدير حجم الخسائر التي لم تعرفها البشرية حتّى الآن.

الاقتصاد الصيني سيتقدّم على الاقتصاد الأميركي

ما نريد أن نؤكّده هو أن الاقتصاد الأميركي في نهاية العقد الثاني من الألفية الثالثة يختلف كلّياً عمّا كان عليه في مطلع السبعينيات وحتّى مطلع التسعينيات. إذ أصبحت مكوّناته مختلفة وافتراضية أكثر ممّا هي حقيقية.

فالدولة التي لا تنتج السلع التي تحتاجها وتكتفي باستيرادها تحت ذرائع مختلفة لا يمكن أن تفرض إراداتها على الدول التي تستورد منها. صحيح أن حجم السوق الأميركية كبير ولكن هناك أيضاً أسواق كبيرة في العالم قد تنافس حجم السوق الأميركية في مستقبل قريب جدّاً. وتفيد الدراسات الاستشرافية كافة، أن الاقتصاد الصيني سيتقدّم على الاقتصاد الأميركي خلال بضع سنوات فقط، وليس خلال بضعة عقود. يصبح الاقتصاد الأميركي يوماً بعد يوم أكثر انكشافاً وأقلّ مناعة ممّا كان عليه في الماضي. ويدلّ العجز المتفاقم في الميزان التجاري على تراجع الصادرات مقارنة مع تقدّم الاستيراد الأميركي، أي أن العالم يطلب بشكل أقل من الولايات المتّحدة أو أنها لم تعد تقدّم ما يطلبه العالم بينما تزداد احتياجاتها من العالم. ويمكننا أن نسترسل في الدلائل غير أن المساحة المتاحة في هذه المقاربة لا تسمح لنا بذلك.

*كاتب وباحث اقتصادي وسياسي *الأمين العام السابق للمؤتمر القومي العربي

https://al-akhbar.com/Issues/276339/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1-%D9%85%D9%86-%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AC%D8%B9-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A3%D9%81%D9%88%D9%84-1-2

2 - *الحرب التي لم يتنبأ بها أحد* *نحو عالم ما بعد كورونا*

د. ذيب هاشم ٢٤ آذار ٢٠٢٠

صاروخ ستينغر المتواضع المحمول على الكتف الذي تنتجه الولايات المتحدة بمئات الآلاف والذي ألهبت نيرانه العالم لعقود خلت، من أنغولا الى جزر الفوكلاند الى أفغانستان وغيرها.. سعره ٤٠٠٠٠ دولار تقريباً، وهو يوازي سعر جهاز التنفس الاصطناعي الذي تصرخ ولاية نيويورك حالياً طالبة تأمينه لتقي مواطنيها غائلة الموت اختناقاً.

هذا دون ان نذكر الترسانات الهائلة من صواريخ الدمار المكدسة وأسعارها الخيالية حيث يتجاوز سعر صاروخ توماهوك وحده ١.٥ مليون دولار.

إيطاليا صاحبة خامس اكبر أسطول جوي في حلف الأطلسي تصارع وحدها في مواجهة ذلك الجيش الخفي الذي يفتك بشعبها، ولا تمتلك أجهزة تنفس اصطناعي تساعد في اسعاف الضحايا الذين يتساقطون يومياً.

بريطانيا العظمى مع ترسانة ال ٢١٥ رأس نووي، كابرت في البداية ولم تعترف بجبروت كورونا وسطوته فتصرفت بعنجهيتها المعهودة، وتلقفت نظرية بائسة من جارتها هولندا، اسمها "مناعة القطيع" في مواجهة الفيروس

القاتل، لتكتشف متأخرة فداحة خيارها.

فرنسا أيضاً ذات ال ٣٠٠ رأس نووي سارت على نهج بريطانيا ثم ما لبثت ان استفاقت على نقص فادح في معداتها الطبية اللازمة لمواجهة الوباء.

دول الاتحاد الأوروبي (اسبانيا، هولندا وغيرها..) تنهار الواحدة تلو الأخرى، ولا تجد لها في المواجهة حليفاً يناصرها ولا ظهيراً يخفف من مأساتها.

ألمانيا، زعيمة الاتحاد الأوروبي، تدعو شعبها للتهيؤ للإصابة بالمرض الفتاك، وتبشره، شأن بريطانيا، بفقدان الخلان والأحبة.

أما ترامب، زعيم "العالم الأول" فمشغول عن آلام حلفائه، وحتى عن معاناة شعبه بملء خزاناته الاستراتيجية بالنفط السعودي الرخيص. ولا يبدو الوباء بالنسبة اليه سوى منتج صيني مزعج قد يمكن ادراجه في سياق الحرب التجارية مع بكين، القابلة للتطويع، في نظره، بحزمة جديدة من العقوبات.

هي الحرب العالمية الثالثة التي لم يتنبأ بها أحد، لا أجهزة المخابرات العريقة، ولا مراكز الأبحاث التي تعج بجهابذة العلماء والمفكرين. اما مفاعيلها فقد شرعت منذ الآن ترسم وجه العالم الجديد.

لقد آن الأوان للنظام العالمي المرعب الذي أنتجته قنبلتا هيروشيما وناكازاكي وأجساد عشرات الآلاف من البشر التي أذابها الانفجار النووي ان يتقاعد.

اول الضحايا الاتحاد الأوروبي، وصورة العالم الغربي، ثم الأمم المتحدة وإعلانات حقوق الإنسان.

لم يعد الاتحاد الأوروبي كنموذج يحتذى موجوداً بعد اليوم، لقد بدا اكثر هزالاً من آخر دولة في آخر بقعة هامشية مما سمي ذات يوم بالعالم الثالث.

وانهارت امام عذابات موتاه في المشافي دولة الرفاه، ومعها تراث عصر التنوير وفلسفات روسو وجون لوك ومونتسكيو وبودان وغيرهم..

ترى هل يسائل الأوروبيون أنفسهم اليوم عن الحاجة للدبابات والطائرات والرؤوس النووية ومصانع الأسلحة ومدى قدرتها على الحماية، في الوقت الذي لا يجدون فيه سريراً للاستشفاء؟

الم يكن الأجدى بمصانع السلاح ان تصنع مخزوناً استراتيجياً من اجهزة التنفس ترقباً لاندلاع الحرب مع المرض أسوة بتخزين الصواريخ؟

هل بات يشعر الأوروبي مثلاً بمعاناة اليمني الذي فتكت ببلاده أسلحة المصانع الغربية وتُرِك محاصراً وحيداً ليواجه وباء الكوليرا دون ناصر أو معين؟

هل يشعر الأوروبي بما يشعر به نظيره في الخلق، ذلك الإنسان الفلسطيني، او الفنزويلي، او الإيراني المحاصر، رغم انف القوانين الدولية؟

ماذا يقول المواطن البريطاني اوالفرنسي او الهولندي، لو فكر بأن قادته ربطوا حياته بمعادلة اقتصادية تقول، ان حصد كورونا لأرواح بضعة آلاف من الضعفاء. أجدى بكثير في ميزان الربح والخسارة من فرملة عجلة الاقتصاد وفقدان بضعة مليارات من الدولارات؟.

هو اختبار عملي مرعب تتقدم في سياقه نظريات هي خليط ممسوخ من بضاعة ميكيافيللي ومالتوس وداروين، مصبوبة في عقول زعماء تجردوا من إنسانيتهم، وجبلوا بالعنجهية والتكبر، فباتوا أشد خطراً على البشرية وعلى شعوبهم من الوباء.

هؤلاء هم نتاج الديمقراطية الزائفة الفارغة من بعدها الإنساني، التي لطالما تبجح بها الغرب، وأقنعوا العالم أن الحضارة تختصرها صناديق اقتراع تتعايش مع مصانع الصواريخ النووية، والمعامل الجرثومية، وكل أنواع الأسلحة الفتاكة، التي تُلهب أرض الشعوب الأخرى نهباً وقتلاً ودماراً دون حسيب أو رقيب.

ذلك الاختبار يعيد التأكيد مرة أخرى، بشكل أكثر جلاء، أن الإنسان، حتى الغربي، ليس قيمة في عرف الغرب وحضارته، وإنما هو رقم خاسر يتعين حذف عبئه عن خزينة الدولة حينما يكون ضعيفاً.

وأن العالم ليس سوى حلبة صراع، الغاية فيه تبرر الوسيلة حتى ولو كانت قاتلة، وأن الصراع على الموارد حتمية تاريخية تقتضيها فرملة التكاثر السكاني الذي يهدد الموارد في الكون، بالحروب والمجاعات والأوبئة.

وأن البقاء، في هذه المعمعة الطاحنة، إنما هو للأقوى فقط، تماماً كما تقرره الداروينية الاجتماعية، ومبدؤها في الانتقاء الطبيعي.

هل كورونا نذر غضب الهي يهيب اليوم بالإنسانية تعديل سلوكها بعد ان ضجت الأرض من طغيان فراعنة العصر المستكبرين وفسادهم؟

ام هو قرار حرب على الجنس البشري اتخذته حكومة العالم الخفية بعد ان حان الوقت لإجراء عملية haircut لأعداد البشر إفساحاً في المجال لينعم الباقون بحياة رغيدة وموارد وافرة ؟

مهما يكن من امر، البشرية كلها اليوم في مركب واحد، ولا جبل يعصم من الطوفان، الا سفينة العقل التي تحتم على ذوي الألباب الضرب على يد أولئك المعتوهين الجبابره الذين يقودون العالم الى الجحيم بغبائهم.

ولا يحق لأحد بعد اليوم، من دول العالم الذي سقط، وكان يدعى العالم

الأول، التنظير في حقوق الإنسان، ولا معنى لهيئة أمم او لقانون او مجتمع دولي، ما لم يكن هناك سعي واضح وصريح يسفر عن إقفال مصانع الدمار العالمية، التي تنتج الأسلحة الفتاكة، وتملأ خزاناتها بالقنابل النووية والجرثومية والصواريخ العابرة لحقوق الإنسان وحياة البشر.

ليتاح للإنسان بعدئذٍ ان يتفرغ لرسالته في إعمار الكون بالأخلاق ومبادئ المحبة والرحمة والقيم السامية.

https://www.aldonyanews.com/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%8A-%D9%84%D9%85-%D9%8A%D8%AA%D9%86%D8%A8%D8%A3-%D8%A8%D9%87%D8%A7-%D8%A3%D8%AD%D8%AF-%D9%86%D8%AD%D9%88-%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D9%85%D8%A7/

3 - دبلوماسيّة فَخّ الدّيون الصّينيّة.

كيف تستخدم الصّين سياسات الإقراض للسّيطرة علي ممرّات العالم التّجاريّة؟

30 نوفمبر 2019

أطلق الرّئيس الصّيني "شي جينبينغ" عام 2013 مبادرةً تُعرف باسم "مبادرة الحزام والطّريق"، وبحسب ما صَرّح وزير الخارجيّة الصّيني "وانغ يي" لبرنامج "بلا حدود" في حلقة بُثَّت في مايو/أيار 2015 "أن هنالك تجاوبًا ومشاركةً نشطةً من نحو سبعين دولة مُطِلّة على هذا الخطّ، وفي مُقدِّمتها دول الشّرق الأوسط."

طريق الحرير:

يُعتبر طريق الحرير هو المُسمَّى القديم لاستراتيجية الحزام والطريق الّتي تحاول الصّين إحياءها، فما ذلك الطّريق وما فائدته للصّين؟

طريق الحرير يتألّف من مَسلَك بَرّي وطريق بحري بحوالي 12 ألف كيلومتر، وقد عمل كلاهما على تسهيل نقل سِلع وأفكار جنوب وشرق آسيا إلى أوروبا، ربط الطّريقُ آسيا والشّرق الأوسط وأوروبا لمئات السّنين بروابط تجاريّة وثقافيّة ودينيّة وفلسفيّة، تمّ من خلالها تبادُل السِّلع والمنتجات كالحرير والعطور والبخور والتّوابل وغيرها، وكذلك تبادُل الثّقافات والعلوم.

تهدف النّظرة الصّينيّة لإحياء طريق الحزام والطّريق على أنقاض طريق الحرير القديم وذلك من خلال:

الممر البرّي: والّذي يبدأ من مدينة" شيان "الصّينيّة مرورًا بكازخستان، إيران، تركيا، روسيا، ألمانيا انتهاءً بهولندا وإيطاليا.

الممر البحري: والّذي يبدأ من مدينة" فوزهو "الصّينيّة مرورًا بفيتنام،

ماليزيا، الهند، سيرلانكا وكينيا انتهاءً باليونان وإيطاليا.

بالطبع تُمثِّل مبادرة الطّريق الحريري كنزًا للجمهوريّة الصّينيّة حيث سيمكّنها من تداول السّلع والبضائع الخاصّة بها لجميع دول العالم بتكلفةٍ أقلّ في وقتٍ أسرع، بل وسيجعل من الصّين القوّة العُظمى الأولى في العالم ما إذا تمكّنت من السّيطرة على النّقاط الاستراتيجيّة الّتي يمُرُّ بها الطّريق وخاصّةً سواحل الممرّ البحري، وهو ما تسعى الصّين جاهدةً لتنفيذه، وإحدى تلك السُّبل بل وأهمّها على الإطلاق هي سياسة الأقراض الصّينيّة.

دبلوماسيّة فَخّ الدّيون الصّينيّة: "نحن لا نريد نسخة جديدة من الاستعمار"

قالها رئيس الوزراء الماليزي "محمد مهاتير" بالعاصمة الصّينيّة بكين لمضيفه الصّيني "لي كه تشاينغ" في أغسطس/آب الماضي، وأبلغه حينها أنّ بلاده ألغت ثلاثة مشاريع اقتصاديّة عملاقة كانت ستموِّلها بكين، وأكّد حينها أنّ الأمر لا يتعلّق بصبِّ أموال كثيرة، إنّما في عدم قدرة كوالالمبور على سدادها.

"لا حاجة لنا لبناء المطار"

قالها وزير الطيران "كابيني كالون" نقلًا عن لسان الرّئيس الحالي لسيراليون "جوليوس مادا بيو"، وسبقت لذلك سيراليون الّتي ألغت مشروعًا بتمويلٍ صينيّ بقيمة أربعمئة مليون دولار لبناء مطار في البلد الواقع غربي إفريقيا.

تستهدّف الصّينُ الدّولَ النّامية في العديد من القارّات وبالأخصّ القارّة الإفريقيّة في المقام الأوّل وذلك لأهميّة السّاحل الإفريقي استراتيجيًّا في الممر البحري للطريق الحريري، وتقوم المؤسَّسات الصّينيّة بتقديم يد المساعدة للدّول النّامية الّتي هي بحاجة للأموال لإقامة مشروعات البِنْيَات التّحتيّة والاتّصالات والموانئ والمطارات وخلافه.

تتمثّل المساعدات في هيئة قروض باهظة تمنحها الصّين لتلك الدّول من أجل عمليّات النّمو دون النّظر إلى قُدرة تلك الدّول على سداد قيمة القرض، حتّى تظُنّ تلك الدّول أنها مساعدات مجّانيّة يمكن لدولة عُظْمَة مثل الصّين التغاضي عنها أو إهمالها، ولكنّ الحقيقة أنّ الصّين تعلم جيدًا أنّ تلك الدّول بنسبة كبيرة لن تقدر على دفع تلك الأموال ولا فوائدها وهنا يَكمُن فَخّ التّنّين الصّيني..

فما الّذي يحدث عندما تعجز الدّولة عن سداد قيمة الدَّين؟

تقوم الصّين على الفور بالاستيلاء على تلك المشاريع التي قامت بتمويلها والتي هي في الأغلب موانئ أو مطارات استراتيجيّة هامّة أو أخذ حقّ انتفاعها لمدة كبيرة تصل ل99 عامًا بالإضافة إلى امتيازات الشركات الصّينيّة في البلاد، وهناك الكثير من الدّول بالفعل سقطت في فَخّ التّنّين الصّيني، فعلى سبيل المثال:

سيرلانكا

بعد انتهاء الحرب الأهلية في سيرلانكا والّتي امتدت حوالي العام، قامت الصّين بضخّ قُروض لأعمال التّطوير بسيرلانكا بقيمة 1.5مليار دولار.

عجزت سيرلانكا -الدّولة النّامية- عن سداد قيمة القرض الكبيرة، فما كان المقابل من الجانب الصّيني إلا بالاستيلاء على 85% من ميناء "هامبانتونتا" في جنوب غرب سيرلانكا كحق انتفاع لمدة 99 عامًا لصالح الدّولة الصّينيّة بالإضافة إلى 15000 فدّان بالقُرب من الميناء كمدينة صناعيّة وأيضًا امتيازات ضريبيّة للمُنشآت الصّينيّة في سيرلانكا لمدة 32 عامًا، يعتبر ميناء "هامبانتونتا" أهم مورد بسيرلانكا وذلك لأنّه يحوي أهميّة استراتيجيّة فعّالة على السّاحل الإفريقي وبالطّبع يُعتبر نقطة قوّة أساسيّة لخدمة الطّريق الحريري الصّيني استراتيجيا وعسكريًّا.

كينيا

قامت الحكومة الصّينيّة بإقراض كينيا قرضًا بقيمة 3.8 مليار دولار لإنشاء خط سكة حديد، بالإضافة إلى استثمارات أُخرى، بلغ إجمالي التّدفُّق الاستثماري الصّيني بكينيا 5.5 مليار دولار.

وكما حدث مع سيرلانكا عجزت كينيا عن سداد قيمة القرض للحكومة الصّينيّة فقامت بِرَهْن أكبر وأهم مرفأ بها وهو ميناء "مومباسا".

جيبوتي

موقع أوّل قاعدة عسكريّة للصّين في الخارج، حيث تُقرِض الصّينُ جيبوتي 660 مليون دولار سنويًّا لتطوير البِنْيَة التّحتيّة، في مقابلَ ذلك تتحكّم الصّين كُلّيًّا في ميناء "دورالية" للحاويات والبضائع.

باكستان

تعتبر باكستان هي أكبر الدّول الحاصلة على القروض الصينيّة وهناك ما يعرف ب "الممرّ الاقتصادي الصّيني الباكستاني" China – Pakistan Economic Corridor". حيث ضخّت الصّين استثمارات في باكستان بقيمة 62 مليار دولار ومؤخّرًا استحوذت إحدى الشّركات الصّينيّة على ميناء "غوادر" الاستراتيجي لمدة 40 عامًا بالإضافة إلى أنّ الشّركة ستمتلك 85% من إيرادات الميناء طوال تلك المدّة.

بنغلاديش

قامت الحكومة الصّينيّة بإقراض بنغلاديش قرضًا بقيمة 10 مليارات دولار، عندما عجزت بنغلاديش عن السّداد وضعت الصّينُ يدَها على أكبر وأهمّ مرفأ بحري في بنغلاديش وهو "شيتاغونغ". وهنالك نماذج أُخرى كثيرة سقطت في فَخّ الدّيون الصّينيّة كالنّمسا وجُزُر المالديف وفيتنام وميانمار وفانواتو، وتسعى الصّين جاهدةً لفرض السّيطرة على أهمّ النّقاط الاستراتيجيّة الّتي بواسطتها ستتمكّن من فرض السّيطرة على العالم بأسره تُجاريًّا واقتصاديًّا بل وعسكريًّا أيضًا، فهل يتمكن التّنّين الصّيني من الإطاحة بالسّيادة العُظمى للولايات المُتّحدة الأمريكيّة ووضع العالم في قبضة يده؟

https://elmahatta.com/%d8%af%d8%a8%d9%84%d9%88%d9%85%d8%a7%d8%b3%d9%8a%d9%91%d8%a9-%d9%81%d9%8e%d8%ae%d9%91-%d8%a7%d9%84%d8%af%d9%91%d9%8a%d9%88%d9%86-%d8%a7%d9%84%d8%b5%d9%91%d9%8a%d9%86%d9%8a%d9%91%d8%a9/

4 - الكورونا: القشّة التي قد تقصم ظهر الاتحاد الأوروبي

18أبريل 2020

لقد نجا الاتحاد الأوروبي من أزمة الديون الأوروبية في منطقة اليورو، ومن قضية الهجرة وخروج بريطانيا من الاتحاد، لكنَّ البعض يخشىٰ أن يكون الفيروس التاجي أكثر تدميرًا.

في تدخّلٍ نادر، خرج رئيس المفوضية الأوروبية السابق جاك ديلور -

والذي كان قد ساعد في بناء الاتحاد الأوروبي الحديث- نهاية الأسبوع الماضي محذّرًا من أن عدم التضامن يشكّل خطرًا قاتلًا على الاتحاد الأوروبي.

قال رئيس وزراء إيطاليا السابق إنريكو ليتا: أنّ الاتحاد الأوروبي يواجه خطرًا مُميتًا؛ بسبب الوباء العالمي، مصرّحًا لصحيفة الغارديان "إننا نواجه أزمة مختلفة عن الأزمات السابقة، من ناحية التفشّي غير المتوقع للفيروس، ومن ناحية الأزمات الأخرى التي أضعفت الاتحاد العقد الماضي، مشيرًا إلى أن الروح المجتمعية في أوروبا أضعف اليوم مما كانت عليه قبل 10 سنوات وأن أكبر خطر على الاتحاد الأوروبي هو "فيروس ترامب"، في حين يُسمّي ترامب الكورونا "بالفيروس الصيني"، خصوصًا وأن تبنّي الجميع لاستراتيجية "إيطاليا أولًا أو بلجيكا أولًا أو ألمانيا أولاً " سيغرقنا جميعًا في الأزمة، على حد تعبيره.

وقالت ناتالي توسي المستشارة السابقة لرئيس السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي: "هذه الأيام بالتأكيد إمّا لحظات نجاح أو فشل بالنسبة للمشروع الأوروبي، فإذا سارت الأمور على نحو سيّء، فإن هذا يخاطر بأن تكون نهاية الاتحاد وشيكة، كونها تُغذّي كل المشاعر الشعبويّة القومية".

وتشير توسي إلى أن زعيم اليمين المتطرّف في إيطاليا، ماتيو سالفيني، قد تراجعت شعبيته في استطلاعات الرأي، في حين ارتفعت شعبيّة أستاذ القانون الذي أصبح رئيسًا للوزراء، جوزيبي كونتي، قائلة أنه "في بعض الأحيان، يريد الناس قائدًا عقلانيًا معتدلًا مُطمئِن، لكنّ الأهم أن يكون حازمًا".

تخلّت أوروبا عن الاستجابة الأوّلية الفرديّة للفيروس بعدما فرضت بعض البلدان حظر تصدير أدوات طبّية حيوية و وضعت ضوابط حدودية تركت مواطنين أوروبيين آخرين عالقين، وفتحت ألمانيا والنمسا ولوكسمبورغ مستشفياتها لعلاج المرضى من أكثر البلدان تضررًا. ولقد تبرعت فرنسا وألمانيا بكمامات لإيطاليا أكثر من الصين، وفقًا للمدير التنفيذي للاتحاد الأوروبي الذي يحاول دحض الإحصاءات على وسائل التواصل الاجتماعي وسط مخاوف خسارة "معركة الروايات العالمية حول سياسات الكرم"، لكن في المرحلة المبكرة من الأزمة كانت روسيا والصين أول من أرسل إمدادات طبية إلى إيطاليا، في حين فشل أقرب جيرانها في الاستجابة الفورية لنداءات روما للمساعدة.

في الوقت الذي اجتمع فيه القادة الأوروبّيون بشأن الاستجابة لأزمة الصحة العامة؛ من أجل التعهد بتعديل نظام إدارة الأزمات في الاتحاد

الأوروبي وتمويل أبحاث اللقاحات والمشتريات المشتركة للأدوات الطبية، مازالت الدول منقسمة حول كيفية مساعدة الاقتصاد على تجاوز العاصفة. لقد أعاد الوباء فتح جراح أزمة منطقة اليورو، وأعاد إحياء القوالب النمطيّة حول أنّ الأوروبيين الشماليين "أغنياء مبذرين" وأنّ الجنوبيين "فقراء". وقالت المستشارة السابقة لمفوّض توسيع الاتحاد الأوروبي هيذر جرابه: "إنّ كل أزمة نمر بها تقلّل الثقة بين الدول الأعضاء وداخل النظام بأكمله وهذه مشكلة حقيقية".

وعبّر وزير المالية الهولندي، فوبكه هوكسترا، عن جدله هذا الأسبوع بعد أن أزعج جيرانه بالسؤال عن سبب عدم امتلاك الحكومات الأخرى لحواجز مالية للتعامل مع الصدمة المالية للفيروس التاجي، كما ووصف رئيس الوزراء البرتغالي أنطونيو كوستا تصريحاته بأنها "بغيضة وقصيرة النظر وفيها تهديد لمستقبل الاتحاد الأوروبي.

لاتزال أوروبا عالقة في صراع الاستجابة للتداعيات الاقتصادية التي تسببت بها الكورونا في فرنسا وإيطاليا وإسبانيا وما لا يقل عن ستة دول أوروبية أخرى تريد إنشاء أداة اقتراض مشتركة في منطقة اليورو يُطلق عليها "سندات كورونا" لكنها تواجه معارضة ألمانيا والنمسا وهولندا.

في قمة الأسبوع الماضي فشِل الزعماء الأوروبيون في التوصّل إلى قرار وقاموا بتمرير المشكلة لوزراء المالية الذين تلقّوا تعليماتٍ بإيجاد مخرج من هذا الطريق المسدود بحلول الأسبوع المقبل.

في غضون ذلك، تهدد أزمة الفيروس التاجي المستهلكة بالكامل تشتيتَ انتباه الاتحاد الأوروبي عن تآكل المعايير الديمقراطية في المجر بعد قانون الطوارئ الذي اعتمده حديثًا الرئيس فيكتور أوربان، والذي استمر لمدة عشر سنوات متمركزًا حول السلطة وتاركًا المجر كأول دولة في الاتحاد الأوروبي يتم تصنيفها على أنها "حُرّة جزئيًا" فقط من قبل فريدوم هاوس -بيت الحرية: منظمة غير حكومية تمولها الولايات المتحدة لإجراء البحوث بشأن الديمقراطية والحرية السياسية وحقوق الإنسان- .

جرابه التي تقود الآن معهد السياسة الأوروبية للمجتمع المفتوح في بروكسل تعتقد أن الاهتمام بمخاطر الفيروس يقلّل من الاهتمام بالمجر وتقول: "إن أوربان كان ماهرًا للغاية في اختيار لحظته السياسية.. لقد فعل ذلك في كثير من الأحيان من قبل، فعندما يصرف السياسيون انتباههم لقضايا وبلدان أخرى، يقوم بتقديم إجراءات جديدة وينتظر أن تهدأ الأمور".

يعتقد لوك فان ميديلار -أستاذ قانون الاتحاد الأوروبي- أنّ الاتحاد يمكن

أن يبتكر طريقة للخروج من الانقسامات الحالية رغم أنه غير مجهّز داخليًا للتعامل مع أي أزمة أو ظروف غير متوقعة، ولكن في كل مرة نعمل تحت ضغط الأحداث، تظهر الحلول.

خلال أزمة منطقة اليورو، استغرق الأمر عامين من التجارب الدرامية والمُميتة، ربما لتصميم حل الاتحاد المصرفي الأوروبي، يستغرق الأمر وقتًا حتى تتلاقى المصالح والأفكار لكن هذه المرة ليس لدينا الكثير من الوقت، لذلك هذا مُقلق.

تعتقد توسي _مديرة المعهد الإيطالي للشؤون الدولية_ أن الاتحاد الأوروبي يمكن أن ينقذ الوضع من خلال نقل حوار سندات الكورونا إلى مرحلة جديدة تطرح أسئلة "من الذي سيصدر هذه السندات بالفعل؟ ما هي هذه السندات؟" وإذا تمكن المرء بالفعل من إعطاء إجابات تقنية محددة على هذه الأسئلة، فقد تكون فرصة لوضع النقاط على الحروف حول نقاش أصبح جذابًا جدًا.

يتصور ليتا أن "صفقة الكورونا" تتجنب الإجابة على السؤال المثير للانقسام حول القروض المشتركة من خلال إصدار سندات من بنك الاستثمار الأوروبي، ذراع الإقراض في الاتحاد الأوروبي. لكن ألمانيا وهولندا بحاجة أيضًا إلى التحرك وفقًا لرئيس الوزراء الإيطالي السابق. إنَّ النقطة الأساسية التي نقولها للألمان والهولنديين: "من فضلكم لا تعارضوا ولا تقفوا في وجه التدابير الأوروبية التي يمكننا اتخاذها معًا".

كل قضية تحمل بذور لجدل مستقبلي، في كل مرة يحكم الاتحاد الأوروبي قبضته على الاستجابة لأزمة سواء كانت سياسة اللاجئين المركزية أو الرقابة على الميزانيات الوطنية، كانت هناك مقاومة واستياء من أطراف عدة وفقًا لميديليار، مشيرًا إلى أن "الألمان لم يستوعبوا حتى الآن دور البنك المركزي الأوروبي باعتباره المقرض الأخير، من الجدير بالذكر أن إيطاليا لا تحتكر السياسيين المشككين بمعارضة ألمانيا وهولندا، هناك أيضًا مشككون في أوروبا ينتظرون استغلال هذه القضية".

إن استجابة القادة الأوروبيين ستشكل في نهاية المطاف الرأي العام، عندما شعر الإيطاليون بأنهم تُركوا وحدهم من قبل أوروبا في المرحلة المبكرة من الوباء، تقلصت الثقة في المشروع الأوروبي.

أظهر استطلاع أُجري في 12-13 مارس أن 88٪ من الإيطاليين شعروا أن أوروبا فشلت في دعم إيطاليا، في حين رأى 67٪ أن عضوية الاتحاد الأوروبي هي عيب بحق الدولة، المفارقة أنّ إيطاليا هي عضو مؤسس في

الاتحاد الأوروبي عندما كان الأخير يحظى بمستويات عالية من الدعم.

تعتقد توسي أنه إذا ساد الانقسام الأوروبي، فإن الذاكرة ستبقى تستذكر الوقت الذي سارعت فيه الصين وروسيا إلى مساعدة إيطاليا، إن الثقة الإيطالية في الاتحاد الأوروبي تعتمد على ما تفعله أوروبا أكثر مما تفعله الصين وروسيا. "وأعتقد أن هيئة المحلّفين ما زالت بعيدة عن التأكد ما إذا كانت أوروبا ستفعل ما يلزم للخروج أقوى من ذي قبل من هذه المحنة".

https://elmahatta.com/%d8%aa%d8%a3%d8%ab%d9%8a%d8%b1-%d8%a7%d9%84%d9%83%d9%88%d8%b1%d9%88%d9%86%d8%a7-%d8%b9%d9%84%d9%89-%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%aa%d8%ad%d8%a7%d8%af-%d8%a7%d9%84%d8%a3%d9%88%d8%b1%d9%88%d8%a8%d9%8a/

5 - في مفهوم التطور ومفهوم التقدم. بقلم: بيير باولو بازوليني

5 مايو 2020

توجد كلمتان غالبًا ما تتكرران في خطاباتنا: بل هي الكلمتان المفتاحيتان لخطاباتنا. هاتان الكلمتان هما "التطور" و "التقدم". هل هما مترادفتان؟ أو، إذا لم يكونا مترادفتين، فهل تشيران إلى لحظتين مختلفتين لظاهرة واحدة؟ أو أنهما تشيران إلى ظاهرتين مختلفتين تتداخلان بالضرورة؟ أو هل تشيران إلى ظاهرتين متشابهتين ومتزامنتين جزئيًا فقط؟ وفي النهاية، هل تشيران إلى ظاهرتين "متناقضتين" تلتقيان وتتداخلان في الظاهر فقط؟ لا بد من توضيح معنى هاتين الكلمتين وعلاقتهما، إذا أردنا أن نَفْهم بعضنا البعض في حديث يرتبط ارتباطًا وثيقًا بحياتنا اليومية والمادية.

لنرى كلمة "تطور" فهذه الكلمة لها اليوم سلسلة من الدلالات المتعلقة بسياق لا شك أنه ينتمي إلى "اليمين".

من يريد "التطور" بالفعل؟ بمعنى من يريده بشكل ملموس وفي سبيل المصلحة الاقتصادية الفورية، لا بشكل مجرد ومثالي؟ الأمر بديهي: من يريد "التطور" بهذا المعنى هو المنتج؛ أي هم المصنّعون. وبما أن "التطور"، في إيطاليا، هو هو هذا التطور، فمن يريد هذا التطور، تحديدًا وفي هذه الحالة الخاصة، هم المصنّعون الذين ينتجون سلعًا تافهة. إن التكنولوجيا (تطبيق العلوم) مكّنت تصنيعًا يكاد يغدو لا محدودًا، وهو تصنيع يتميز حاليًا بخصائص غير وطنية. ويتّفق مستهلكو السلع التافهة، من ناحيتهم، بشكل لاعقلاني ولاشعوري، على أنهم يريدون "التطور" (هذا التطور بالذات). فهو يعني لهم ترقية اجتماعية وتحررًا، وبالتالي فهو يعني كذلك تبرئتهم من القيم الثقافية التي كانت قد وفّرت لهم النماذج عن "الفقراء"، عن "العمّال"، عن "المقتصدين"، عن "الجنود"، عن "المؤمنين".

"الجماهير" تناصر إذًا "التطور": ولكنها تعيش إيديولوجيتها هذه بطريقة وجودية فقط، وهي تحمل وجودية قيم الاستهلاك الجديدة. وهذا لا يمنع من أن اختيارها هو اختيار حاسم، متباهٍ وعنيد. لكن من يريد "التقدم"؟ يريده أولئك الذين لا يملكون مصالح فورية ليُشبعونها، بواسطة "التقدم" على وجه الخصوص: إنّ العمّال والفلاحين ومثقّفي اليسار هم الذين يريدون "التقدم". يريده من يعمل وبالتالي من هو مُستَغَل في عمله. وعندما أقول إنه "يريده" فأعني أنه يريده حقًا ويريده شاملًا، (من الممكن أن يريد "مصنّع" معيّن التقدم هو كذلك، وقد يكون صادقًا في إرادته: ولكن ذلك المصنّع يبقى حالة شاذة).إنّ "التقدم" هو إذًا مفهوم مثالي (اجتماعي وسياسي): في حين أن "التطور" هو واقع براغماتي واقتصادي. هذا الفصل يستلزم الآن "تزامنًا" بين "التطور" و "التقدم"، بما أنه لا يمكن أن نتصور (على ما يبدو) تقدمًا حقيقيًا إذا لم يتم خلق البودار الاقتصادية الضرورية لتحقيقه.

ما هو الشعار الذي نادى به لينين فور انتصار الثورة؟ كان شعارًا ينادي بـ "التطور" الفوري والعظيم لبلد متخلف. السوفييت والصناعة الكهربائية. فبعد الانتصار في الصراع الطبقي من أجل "التقدم" كان من الضروري الانتصار في صراع من أجل "التطور" وقد يكون صراعًا أكثر كآبة ولكن لا يقل عظمة. بودي أن أضيف، مترددًا، أن هذا الصراع ليس شرطًا إجباريًا لتطبيق الماركسية الثورية ولتحقيق مجتمع شيوعي. فالصناعة والتصنيع لم يخترعهما لا ماركس ولا لينين: وإنما اخترعتهما البورجوازية. وتصنيع بلد شيوعي فلاحي يعني الدخول في منافسة مع البلدان البورجوازية المصنّعة مسبقًا. وهذا ما فعله ستالين على وجه الخصوص. ولم يكن لديه خيار آخر على أية حال. إذًا فاليمين يريد "التطور" (لسبب بسيط هو أنه يحقّقه) بينما اليسار يريد "التقدم".

ولكن في حالة ما ينتصر اليسار في الصراع على السلطة، ها هو يريد بدوره-حتى يتمكن من التقدم اجتماعيًا وسياسيًا-"التطور". ولكنه "تطور" تشكلت صورته وتثبّتت في سياق التصنيع البورجوازي. إلّا أنّ الأمر هنا في إيطاليا مختلف تاريخيًا. لم يتم تسجيل انتصار أية ثورة. فهنا اليسار الذي يريد "التقدم"، في حالة ما يتقبل "التطور"، مجبر على تقبل هذا "التطور" بالذات: تطوّر التوسع البورجوازي الاقتصادي والتكنولوجي.

هل هذا تناقض؟ هل هو اختيار يطرح مسألة ضمير؟ أجل، على الأرجح. ولكن الأمر يتعلق على الأقل بمسألة يجب طرحها بشكل واضح، أي من دون الخلط أبدًا، ولو للحظة واحدة، بين فكرة "التقدم" وبين واقع هذا "التطور".

وفي ما يخص قاعدة الحركات اليسارية (لنقُل القاعدة الانتخابية، لكي نتحدث في إطار الملايين من المواطنين) الوضع هو كالتالي: يعيش العامل على مستوى ضميره الإيديولوجيا الماركسية، وبالتالي، فهو يعيش على مستوى ضميره فكرة "التقدم"، وهي قيمة من قيمه الأخرى؛ بينما يعيش هذا العامل، في نفس الوقت، الإيديولوجيا الاستهلاكية على مستوى حياته، وبالتالي فهو بالأحرى يتبنى قيم "التطور". وعليه يعاني العامل من انفصام. ولكنه ليس الوحيد الذي يعاني من ذلك. حتى السلطة البورجوازية الكلاسيكية منفصمة تمامًا في هذه اللحظة : وبالنسبة لنا نحن الإيطاليون تمثّل الديمقراطية المسيحية هذه السلطة البورجوازية الكلاسيكية (أي الفاشيستية تقريبًا).

إلّا أنني أريد في هذه النقطة التخلي عن استخدام المصطلحات التي أنا (الفنان!) أستعملها ارتجاليًا لكي أنزل من مرتبتي وأقدّم نموذجًا حيًا. إنّ الانفصام الذي يمزق حاليًا إلى جزأين السلطة القديمة الكهنوتية-الفاشيستية، يمكن أن يتمثل في رمزين متناقضين وغير قابلين للتوافق: من ناحية يوجد رمز "Jesus" (وهو في هذه الحالة الخاصة يسوع الفاتيكان)، ومن ناحية أخرى "blue-jeans Jesus" وهما شكلان متقابلان للسلطة: وهذا ما يفسر العدد الكبير من الكهنة، من الجنود، من الكياسين ومن القتلة المأجورين؛ هذا ما يفسر وجود "المصنّعين" المنتجين لسلع تافهة ووجود الجماهير المستهلكة الكبيرة، العلمانية، حتى وإن كانت جاحدة بطريقة غبية. وجرى صراع بين "يسوع" الفاتيكان و"يسوع" بنطلونات الجينز الأزرق، إذ ارتفعت شكاوى مدوية في الفاتيكان عند ظهور هذا المنتوج وملصقاته الإعلانية. وجرت العادة أن تكون الشكاوى متبوعة بتحرك اليد العلمانية التي كانت تسهر على تصفية الأعداء التي لم تكن الكنيسة تذكر أسماءهم، وإنما كانت هذه الأخيرة تكتفي بالشكاوى. ولكن في هذه المرة لم تُتْبع الشكاوى بأية حركة. وظلت la longa manus (اليد الطويلة) جامدة بطريقة لا يمكن تفسيرها. توجد على جدران إيطاليا ملصقات إعلانية تمثّل أردافا كُتِب عليها "من يحبّني يتبعني" وهي بالمناسبة مكسوة ببنطلونات يسوع الجينز الأزرق. لقد خسر يسوع الفاتيكان.

والآن صارت السلطة الديموقراطية المسيحية الكهنوتية الفاشيستية ممزّقة بين هذين "اليسوعين": شكل السلطة القديم وواقع السلطة الجديد.

https://elmahatta.com/%d9%81%d9%8a-%d9%85%d9%81%d9%87%d9%88%d9%85-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%b7%d9%88%d8%b1-%d9%88%d9%85%d9%81%d9%87%d9%88%d9%85-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d9%82%d8%af%d9%85-%d8%a8%d9%82%d9%84%d9%85-%d8%a8%d9%8a%d9%8a/

ثانياً ـ الاقتصاد العالمي باللغة الإنكليزية والبولونية:

6 - Sceny uwalniają się z pandemii

Jacek Cieślak 27.05.2020

Dyrektorzy teatrów cieszą się z zielonego światła, ale muszą wyjaśnić wiele sprzeczności w przepisach. Na dobre ruszą w sierpniu i we wrześniu.

Zasada jest prosta: może być zapełniona połowa widowni, zaś widzowie w maseczkach. - 16 czerwca ruszamy z przedstawieniami na dwóch małych scenach – powiedział Jan Englert, dyrektor artystyczny Teatru Narodowego. – Oczywiście poza zasadniczą decyzją, są też sprzeczne wytyczne wielu instytucji, które nie znają teatralnych realiów i tym jako urzędnik państwowy będę się zajmował. Po urlopach aktorzy wrócą w połowie sierpnia. Pierwszą premierę na dużej scenie damy na początku września i będzie to „Matka Joanna od Aniołów".

Reżyseruje Wojciech Faruga, a w roli tytułowej zobaczymy Małgorzatę Kożuchowską.

- To dobra decyzja dla tych którzy chcą grać, ponieważ utrzymują się w części ze sprzedaży biletów. Nareszcie dostają instrument, by organizować spektakle i płacić aktorom, którzy są najbardziej poszkodowaną przez pandemię grupą środowiska teatralnego - mówi Jacek Głomb, dyrektor Teatru im. Modrzejewskiej w Legnicy, wiceprezes Unii Polskich Teatrów. - Jednocześnie wciąż mamy wiele niewiadomych, w tym krytykowane przez środowisko "rekomendacje MKiDN w sprawie otwarcia teatrów". Najlepsza byłaby jednolita decyzja Głównego Instytutu Sanitarnego, ponieważ teraz będziemy musieli wszystko uzgadniać z lokalnymi inspektorami, z którymi trudno się skontaktować, także dlatego, że załatwiają wiele ważnych spraw, dotyczących życia i zdrowia, ważniejszych niż działalność teatrów. W czerwcu na pewno już nie zagramy, ponieważ przyspieszyłem przerwę sezonowa w tym roku i od 1 czerwca będziemy na urlopach. Zresztą czerwiec to nie jest dobry termin dla teatrów nawet w zwykłym czasie, szczególnie na prowincji, przy zamkniętych szkołach. Rozważamy otwarcie teatru w połowie sierpnia widowiskiem plenerowym "Człowiek na moście" na dziedzińcu legnickiego zamku. Tak lepiej oswajać teatr z widzami po wymuszonej pandemicznej przerwie.

Już 6 czerwca odbędzie się premiera na kameralnej scenie gdyńskiego Teatru Miejskiego.

- Zapraszamy na spektakl „Nastazja wychodzi za mąż", do której przygotowania zaczęliśmy jeszcze w lutym – mówi reżyser, dyrektor Krzysztof Babicki. – Niestety, nie będzie mogła działać wakacyjna Scena Letnia na plaży w Orłowie, ponieważ nie ma tam kanalizacji, zaś toi-toie w obecnej sytuacji nie wchodzą w grę. Staramy się o nowe miejsce w plenerze, a na pewno będziemy grać w naszej sali w lipcu i sierpniu „Trzech muszkieterów" oraz komedie.

Wakacyjny tryb pracy od lat jest już normą dla gdańskiego Wybrzeża, które w czerwcu i wrześniu ma urlop. - Próby zaczniemy od 15 czerwca i mamy nadzieję, że reżim sanitarny będzie słabł – mówi dyrektor Adam Orzechowski. – Naszą premierą będzie „Życie intymne Jarosława" Kuby Kowalskiego, oparte na listach Iwaszkiewicza oraz poświęconych mu książkach biograficznych. Festiwal Szekspirowski został odwołany, ale zagramy w Teatrze Szekspirowskim „Kumoszki z Windsoru" i „Jak wam się podoba". Mamy nadzieję, że będzie działała plenerowa scena w Pruszczu Gdańskim.

- Stawialiśmy na to, że będziemy mogli ruszyć na przełomie czerwca i lipca w ostrzejszym reżimie, dlatego przygotowaliśmy przeniesienie na dużą salę „Once" dla 300 widzów. Teraz będzie możliwy powrót „Aidy" Eltona Johna i Tima Rice'a. Ponieważ połowa naszej widowni to pięćset miejsc - nie zarobimy, ale będziemy mogli pracować po kosztach, co jest ważne dla aktorów, którzy nie zarabiali. Teraz naszym zadaniem jest takie przygotowanie teatru, by grać pod hasłem „Jesteście bezpieczni". To będzie wydarzenie, ponieważ Cameron Macintosh zapowiedział, że nie otworzy musicalowych scen na West Endzie i Broadwayu do stycznia 2020 roku.

- 6 czerwca czekam na szczegółowe rozporządzenia dla instytucji i wyznaczenie konkretnego reżimu sanitarnego, a jeśli spełnimy warunki, w końcu czerwca odbędzie się premiera „Nad Niemnem" w reżyserii Jędrzeja Piaskowskiego, którą planowaliśmy na koniec marca – powiedziała Dorota Ignatjew, dyrektor Teatru im. Osterwy w Lublinie.

- Nie ma gotowej formuły, ile czasu potrzeba, by tancerze wrócili do pełnej formy – mówi Robert Bondara, szef zespołu baletowego

Teatru Wielkiego w Poznaniu. – Wiele zależy od organizmu każdego tancerza, ale potrwa to dłużej niż po zwyczajnych wakacjach. To dla nas ogromne wyzwanie, bo będą obowiązywać nadal obostrzenia sanitarne. Na razie są one bardzo ogólnikowe, konkrety zależą od wojewódzkiego inspektora sanitarnego. Musimy wprowadzić rotacyjny system ćwiczeń, by na sali przebywało mniej osób. Specyfika naszej sztuki bardzo silnie wiąże się z kontaktami tancerzy między sobą podczas prób i spektakli. Trudno pozbawiać taniec bliskości, wiele by na tym stracił.

© Licencja na publikację © ℗ Wszystkie prawa zastrzeżone Źródło: rp.pl
https://www.rp.pl/Koronawirus-SARS-CoV-2/200529369-Sceny-uwalniaja-sie-z-pandemii.html

7 - Santander wstrzymuje bank hipoteczny

Bloomberg Maciej Rudke 06.05.2020

Santander Bank Polska zapowiedział zawieszenie projektu utworzenia banku hipotecznego w swoich strukturach.

Bank informuje, że wystąpi do Komisji Nadzoru Finansowego z wnioskiem o zawieszenie postępowania administracyjnego dotyczącego udzielenia przez KNF zezwolenia na utworzenie banku hipotecznego.

W marcu 2018 r. zarząd banku (wtedy jeszcze działającego pod nazwą BZ WBK) podjął uchwałę o utworzeniu banku hipotecznego. Na rozpoczęcie działalności przez takie instytucje zgodę musi wydać jednak KNF. Projekt złapał jednak opóźnienie, bo ze słów zarządu wynikało, że bank hipoteczny miał zacząć działalność w pierwszej połowie 2019 r. (pod warunkiem uzyskania zgód regulacyjnych).

Na początku 2019 r. do wąskiego grona trzech grup mających banki hipoteczne dołączył ING Bank Śląski, KNF zgodziła się wtedy na rozpoczęcie działalności przez jego instytucję tego typu. Od lat swoje banki hipoteczne mają Pekao, mBank i PKO BP (ten ostatni, mimo że najmłodszy, jest zdecydowanie największy). Wcześniej powołanie banku hipotecznego rozważały także inne duże grupy takie jak BNP Paribas, Millennium czy Alior.

Po co bankom tego typu instytucje? Przynoszą one wymierne korzyści – banki hipoteczne jako jedyne mogą emitować listy zastawne, czyli długoterminowe, bezpieczne obligacje

zabezpieczone na najlepszej jakości (najbezpieczniejszych) kredytach mieszkaniowych (tylko złotowych). Ich emitowanie pozwala na uzyskanie długoterminowego i taniego finansowania, to najtańszy rodzaj finansowania poza depozytami. Wprawdzie obecnie z finansowaniem banki problemu nie mają zarówno pod względem dostępności jak i ceny (płynność jest rekordowo wysoka, banki tną też koszty finansowania). Jednak mimo że depozyty są tańsze, to ich wadą jest ich krótki termin, niedopasowany do długoterminowych kredytów mieszkaniowych. Banki muszą zatem zwiększyć udział długoterminowego finansowania. Najlepszym i najtańszym na to sposobem jest właśnie emisja listów zastawnych.

© Licencja na publikację © ℗ Wszystkie prawa zastrzeżone
Źródło: rp.pl

https://www.rp.pl/Banki/305069899-Santander-wstrzymuje-bank-hipoteczny.html

8 - Polscy drobiarze postawili na eksport. Dziś za to płacą

Adobe Stock Aleksandra Ptak-Iglewska 06.05.2020

Kryzys uderza w producentów drobiu. Ptasia grypa zamknęła część rynków już na początku roku, a odbiorców w Unii poraził koronawirus. Bez gastronomii i hoteli nie ma komu sprzedawać mięsa.

Od marca ceny tuszek kurczaka runęły w Polsce o 40 proc., a spadki mocno wyprzedziły średnią unijną, która jest na poziomie 6,7 proc. Rodzima branża płaci dziś za uzależnienie od eksportu, ponieważ za granicą polski drób trafiał głównie na talerze w restauracjach, a te w całej Europie są zamknięte. Ptasia grypa też dokłada swoje i zamyka rynki pozaunijne. Pandemia mocno zmieni polski rynek drobiu.

PO OKAZYJNYCH CENACH

– To jeden z największych kryzysów, z jakimi zmagał się sektor drobiarski w ostatnich latach – mówi Dariusz Goszczyński, dyrektor generalny Krajowej Rady Drobiarstwa (KRD). – Obserwowany spadek cen wynika przede wszystkim z bardzo mocno ograniczonego eksportu mięsa drobiowego w kanale horeca, spowodowanego pandemią koronawirusa – dodaje. Według najnowszych danych Komisji Europejskiej, w ciągu czterech tygodni do 20 kwietnia 2020 r. średnia cena tuszki brojlera spadła w Polsce w skupach o 24 proc., ale od połowy marca spadki sięgają już 40 proc.

Ceny w Polsce załamały się, bo nawet połowę produkcji wysyłamy na eksport, gdzie polski drób trafia głównie na stoły zamkniętych od wielu tygodni hoteli i restauracji. Kryzys uderzył w producentów ze wszystkich państw, ale w polskich najbardziej, ponieważ byliśmy największym dostawcą w UE.

Polacy eksportowali drób po bardzo okazyjnych cenach. W 2019 r. średnia cena tuszek z Polski wynosiła zaledwie 67 proc. średniej ceny unijnej. – Eksport był motorem napędowym rozwoju tej branży w Polsce, dzięki czemu nasz sektor wysunął się na pierwszą pozycję w Unii i utrzymuje ją od kilku lat. Dziś ta wysoka ekspozycja na eksport sprawia, że spadek cen w naszym kraju jest głębszy niż w innych krajach Wspólnoty – mówi Grzegorz Rykaczewski, analityk rynków rolnych banku Santander.

Osłabienie popytu w UE nastąpiło w i tak już trudnej sytuacji, gdy eksport z Polski do krajów trzecich został ograniczony przez

grypę ptaków, którą wykryto u nas na przełomie 2019 i 2020 r. Sytuacja jest niepewna, bo wprawdzie ostatnie z 31 ognisk w Polsce wykryto miesiąc temu, ale na Węgrzech jest już ponad 240 ognisk i ciągle pojawiają się nowe. Żeby rozmawiać o powrocie eksportu, muszą minąć trzy miesiące od ostatniego ogniska. Tymczasem – według danych Ministerstwa Rolnictwa – cena skupu żywca w sprzedaży kontraktowej obniżyła się o ok. 15 proc., poniżej 3 zł/kg. Na wolnym rynku ceny spadły nawet do ok. 2 zł/kg, podczas gdy granica opłacalności produkcji jest na poziomie ok. 3 zł/kg. Dlatego najbardziej cierpią producenci niezwiązani długoterminowymi umowami z zakładami ubojowymi, którzy odpowiadają nawet za 40 proc. rynku. Gdy jest koniunktura, są w lepszej pozycji, mogą wybierać ubojnie, gdzie oddadzą mięso, jednak gdy sytuacja rynkowa się pogarsza, mają problem ze znalezieniem odbiorców. Rośnie ryzyko, że spadnie produkcja drobiu, bo rolników tak niski poziom cen skłania do zmniejszania lub kończenia produkcji kurcząt. To uruchomi efekt domina – zmniejszy się popyt na pisklęta, jaja wylęgowe i stada rodzicielskie. A w konsekwencji rośnie ryzyko wzrostu cen po otwarciu rynków (krajowa produkcja może nie nadążyć za rosnącym eksportem i ceny mięsa wzrosną).

Spadki cen nadal nie dotarły do sklepów. GUS cen detalicznych z kwietnia jeszcze nie opublikował, ale w marcu ceny mięsa drobiowego w sklepach wzrosły o 5 proc. mimo spadków w skupach. W sklepach internetowych sieci handlowych ceny są dziś na stałych poziomach: filet drobiowy kosztuje od 16 do 18 zł, ćwiartka z kurczaka – od 6 do 7 zł.

POMOŻE REGIONALIZACJA

Ratunkiem dla eksportu w czasach pandemii ptasiej grypy jest zdaniem ekspertów regionalizacja. Trwają rozmowy z Chinami czy RPA, ale to pieśń przyszłości. Wysyłaliśmy tam ok. 20 tys. ton, ale głównym odbiorcą wciąż jest Unia Europejska. Niemcy kupują 20 proc. całego eksportu, dobrym klientem była Wielka Brytania, ale tu handel utrudnia brexit – trwają negocjacje, ale ich finał nadal nie jest znany.

KRD prosiła resort rolnictwa oraz Komisję Europejską o dopłaty do prywatnego przechowywania mięsa, co pomogłoby zamrozić 200 tys. ton mięsa i wprowadzić je za kilka miesięcy, gdy rynek będzie już udrożniony. Bruksela 30 kwietnia odrzuciła jednak ich wnioski

o dopłaty do przechowywania drobiu, choć zgodziła się na dopłaty do mleka, serów czy wołowiny.

NIEMCY PLANUJĄ OTWORZYĆ RESTAURACJE

Sąsiedzi zza Odry kupują aż jedną piątą naszego eksportu drobiu. Są więc kluczowym klientem, który – co ważne – przygotowuje właśnie ponowne otwarcie restauracji. Rząd federalny negocjuje z władzami poszczególnych landów luzowanie ograniczeń gospodarki. W środę wieczorem miała się odbyć wideokonferencja niemieckiego rządu, która prawdopodobnie zdecyduje o stopniowym otwarciu rynku gastronomicznego. Oprócz restauracji otwarte zostaną również kawiarnie, bary i puby. Według najnowszych informacji rynek gastronomiczny we wszystkich krajach związkowych ruszy między 9 a 22 maja.

Komisja Europejska oczekuje w najnowszej prognozie, że konsumpcja drobiu w UE w roku 2020 nie spadnie, co przy zamkniętej w całej Europie gastronomii sugeruje większe zakupy do domów. Odmrożenie gastronomii w UE prawdopodobnie nie przyniesie pełnej odbudowy popytu w kilka miesięcy z powodu ograniczeń sanitarnych i obaw konsumentów przed zakażeniem. W następnych tygodniach KE oczekuje zmian kanałów dystrybucji drobiu i spadku dynamiki produkcji, a więc też łagodnego wzrostu cen. Ads by optAd360

© Licencja na publikację © ℗ Wszystkie prawa zastrzeżone
Źródło: Rzeczpospolita

https://www.rp.pl/Rolnictwo/305069881-Polscy-drobiarze-postawili-na-eksport-Dzis-za-to-placa.html

9 - Andrzej K. Koźmiński: Nadal jedna Europa i jeden świat?

06.05.2020 Andrzej K. Koźmiński

Na płaszczyźnie międzynarodowej wspólnoty coraz częściej przegrywają z partykularyzmami w wymiarze politycznym i ekonomicznym.

Był to czas nadziei związanych z integracją europejską i

przygotowań do wielkiego rozszerzenia UE na wschód. Niektórzy podążali za „europejskim marzeniem", że na targanym morderczymi konfliktami starym kontynencie powstanie quasi-federacja zdolna do konkurencji z wielkimi tego świata oraz do zapewnienia swoim obywatelom trwałego pokoju, bezpieczeństwa i dobrobytu. Jako przedstawiciel pokolenia „dzieci wojny" należałem do tej grupy entuzjastów . Rosło też przekonanie o konieczności i możliwościach globalnej koordynacji w takich kluczowych sprawach jak prawa człowieka i obywatela, działanie rynków finansowych, walka z nędzą i chorobami czy ochrona środowiska naturalnego.

Dzisiaj nasze ówczesne przesłanie brzmi jak ponury żart. W najlepszym przypadku można je uznać za naiwne. To boli. Trzeba zrozumieć, co się stało, dlaczego i jakie mogą być tego konsekwencje?

CO JUŻ SIĘ DZIEJE

Zestawmy znane fakty. W polityce gospodarczej coraz powszechniejszy staje się protekcjonizm. Nawet w Unii Europejskiej wznoszone są nowe bariery swobodnego przepływu dóbr, usług, kapitału i pracy. Dwa mocarstwa, które dominują w gospodarce światowej – Chiny i USA – angażują się w klasyczną wojnę celną rodem z lat 30. Globalne łańcuchy dostaw, kooperacji i outsourcingu ulegają skróceniu. Zasada optymalizacji kosztów zastępowana jest rozróżnieniem „swój – obcy".

W przestrzeni publicznej wielu krajów promocja wartości wspólnotowych ustępuje miejsca coraz bardziej agresywnej nacjonalistycznej retoryce typu „America First". Nierzadko towarzyszy jej wywoływanie złych duchów przeszłości, czego skrajnym przykładem jest podobizna kanclerz Merkel w esesmańskim mundurze na okładkach greckich czasopism.

Maleje znaczenie ciał i porozumień ponadnarodowych od UNESCO i WHO poczynając, a na Porozumieniu Paryskim czy nawet NATO kończąc. Negują je i osłabiają zarówno mocarstwa (zwłaszcza administracja prezydenta Trumpa), jak i małe i średnie kraje, jak Polska kontestująca porozumienia klimatyczne. W UE nie udaje się koordynacja systemów fiskalnych a nawet próby emisji euroobligacji, czyli uwspólnotowienia finansów. Na płaszczyźnie międzynarodowej wspólnoty coraz częściej przegrywają z partykularyzmami w wymiarze politycznym i ekonomicznym.

EFEKT WIRUSA

Wszystkie te zjawiska pojawiały się z różną intensywnością w różnych obszarach na szereg lat przed Covid-19. Pandemia je wzmocniła i zdecydowała o tym, że widać coraz wyraźniejszą przewagę tendencji dezintegracyjnych nad integracyjnymi. Szczególnie spektakularne są radykalne ograniczenia swobody podróżowania i technologiczna inwigilacja. Jeden świat sprzed dwudziestu lat dzieli się i rozpada na antagonistyczne, coraz odleglejsze części.

Systemy autorytarne, które lepiej radzą sobie z pandemią, znajdują naśladowców. Demokracja jest zagrożona. Politycy nie będą chcieli oddać kontroli raz zdobytej dzięki pandemii i technologii, nawet w krajach o wielkich demokratycznych tradycjach.

EMOCJE RZĄDZĄ

Czemu zawdzięczamy ten rozpad naszego wymarzonego „jednego świata”? W odpowiedzi trzeba odwołać się do pojęcia zbiorowej racjonalności w życiu społecznym, gospodarczym i politycznym. Jest ona stopniowo zastępowana emocjami. Trudno jest wyobrazić sobie coś bardziej irracjonalnego niż brexit, budowa muru między USA a Meksykiem, czy też likwidacja najstarszej i najlepszej na świecie uczelni kształcącej administrację publiczną Ecole Nationale d’Administration (ENA) we Francji. Są to posunięcia, które w oczywisty sposób szkodzą całym społeczeństwom, a nawet tym, którzy je podejmują. Są jednak podejmowane, ponieważ zaspokajają emocjonalne potrzeby i aspiracje większości opinii publicznej.

Prowadzone w Akademii Leona Koźmińskiego badania nad polityką społeczno-gospodarcza 22 europejskich krajów członkowskich OECD wskazują, że w latach 1999-2017 wzrosła liczba krajów, które określić można jako emocjonalne-zależne, czyli takie, w których sytuacja społeczno-ekonomiczna w każdym kolejnym roku wynika bezpośrednio z oczekiwań społecznych wyrażonych w roku poprzedzającym decyzje polityczne. Równocześnie rośnie uzależnienie tych państw od międzynarodowych uwarunkowań ekonomicznych.

Kraje emocjonalne-zależne charakteryzują się niską stopą inwestycji i wysokim udziałem konsumpcji w PKB. To oznacza, że

rządzący kupują poparcie wyborców grając na ich emocjach, zwłaszcza negatywnych: strachu, nienawiści, chciwości, zawiści, uprzedzeniach i kompleksach. W epoce postprawdy, postpolityki i mediów społecznościowych takie działania są wyjątkowo łatwe.

W 2011 roku jedynym krajem emocjonalnym-zależnym była Grecja. W 2014 dołączyły do niej Włochy, Portugalia i Hiszpania, a w 2017 Irlandia i Słowacja. Po pandemii ta grupa się powiększy. Jest rzeczą znamienną, że licząc wskaźniki za cały okres 1999-2017 Polska pozostaje w grupie krajów racjonalnych, nie ulegających populistycznym emocjom, choć silnie zależnych od międzynarodowej koniunktury. Można jednak przypuszczać, że po uwzględnieniu danych z ostatnich lat nasz kraj przesunie się w kierunku grupy państw emocjonalnych.

NIELUDZKIE ZJAWISKO WŁADZY

Zdobywanie i utrzymywanie władzy przez rozbudzanie niezdrowych irracjonalnych emocji, a następnie schlebianie wyborcom ze szkodą dla zrównoważonego rozwoju budzi zgrozę u człowieka wychowanego w duchu racjonalizmu. Zaczynam dziś lepiej rozumieć słowa Oriany Fallaci ze wstępu do zbioru wywiadów ze światowymi przywódcami drugiej połowy ubiegłego wieku: „Niezależnie od tego czy należy ona do despotycznego władcy, czy wybranego prezydenta, generała mordercy czy kochanego przywódcy, ja sama postrzegam władzę jako zjawisko ohydne i nieludzkie”.

Jak to możliwe w wykształconych, zamożnych i demokratycznych społeczeństwach XXI wieku? Odpowiedź znajduję w analizie zmian struktury społecznej ery postindustrialnej. Do niedawna ostoją stabilności, rozwoju i postępu społeczeństw Zachodu była klasa średnia: mały i średni biznes, urzędnicy, handlowcy, księgowi, pracownicy biurowi, personel pomocniczy, rzemieślnicy i wykwalifikowani robotnicy, ogólnie osoby o średnich kwalifikacjach uzyskujące średnie dochody. Te średnie dochody i rozwinięty system kredytu pozwalały na wygodne życie na przedmieściach, kształcenie dzieci, a pod koniec życia komfortowe emerytury i zwiedzanie świata.

Klasa średnia pozostawała pod przemożnym wpływem mediów głównego nurtu i sterujących nimi elit, które – niezależnie od politycznego zabarwienia – nie serwowały swoim klientom

oczywistych kłamstw, nierealistycznych oczekiwań i absurdalnych teorii. Trzymały się bowiem granic aktualnego stanu wiedzy i racjonalnego myślenia. Efektem były w przeważającej mierze racjonalne zachowania w życiu i w polityce. To one doprowadziły do integracji Europy i świata, do poszukiwania wspólnych, wynegocjowanych i uzgodnionych rozwiązań problemów globalnych.

OFIARY POSTĘPU

Ten sielankowy świat zaczął ulegać stopniowej erozji od przełomu lat 80. i 90. pod wpływem trzech nasilających się tendencji:

• bezpośredniej konkurencji z równie dobrze wykształconymi i wyposażonymi, ale znacznie tańszymi pracownikami z całego świata, nawet z egzotycznych rynków otwartych w ramach globalizacji;

• rozwoju technologicznego prowadzącego do automatyzacji procesów i eliminacji lub degradacji starych zawodów;

• masowej migracji, czyli napływu z zagranicy ambitnych, przedsiębiorczych i coraz lepiej wykształconych przybyszów z powodzeniem konkurujących z miejscowymi.

Kryzys finansowy rozpoczęty w 2008 roku przyspieszył te procesy m.in. odbierając klasie średniej część nagromadzonych oszczędności. Oliwy do ognia dolało coraz powszechniejsze zastosowanie systemów sztucznej inteligencji i wchodzenie na rynek globalny gigantycznych firm pochodzących głównie z Chin i Indii.

Załamują się podstawy bytu, prestiżu i świadomości klas średnich zachodniego świata. Elity i ich media utraciły wiarygodność ustępując pola „buszującym w sieci" sprzedawcom złych emocji, kłamstw i przesądów. Są wśród nich gracze polityczni z powodzeniem sięgający po władzę, rozumianą tak jak ją widziała Fallaci.

Pesymista może przypuszczać, że pandemia z kolosalnym wzrostem znaczenia technologii informacyjnych, automatyzacji, robotyzacji i sztucznej inteligencji oraz nieuchronną pauperyzacją wynikająca z zamrożenia gospodarek, ostatecznie zakończy proces rozpadu klas średnich i ich racjonalnego „jednego świata".

JEDNAK HAPPY END?

Można jednak wyobrazić sobie i bardziej optymistyczny

scenariusz. Po pierwsze, technologia może sprzyjać współpracy w skali globalnej. Platformy, na których opiera się współczesny biznes i w coraz większym stopniu życie społeczne i kulturalne, służą współpracy w sieciach, wymianie informacji, dalszemu ujednolicaniu stylów życia, zasobów użytkowanych informacji.

Po drugie, twarda walka z pandemią i recesją będzie musiała się odbywać według racjonalnych reguł, dyskredytując tym samym różnego rodzaju obłąkane ideologie. Po trzecie wreszcie, ekonomiczne korzyści z globalizacji staną się w warunkach po pandemicznej recesji bardziej oczywiste, dyskredytując zarazem szalone pomysły autarkii czy ekonomicznej suwerenności rodem z lat 1930.

Można więc mieć nadzieję, że na bazie nowej technologicznej globalizacji wyłoni się nowa klasa średnia, która stanie się ostoją nowej racjonalności i nowej integracji naszego świata.Prawdopodobnie oba te scenariusze: pesymistyczny i optymistyczny będą realizowane równocześnie, choć w różnych miejscach i czasie. Prof. Andrzej K. Koźmiński jest ekonomistą i socjologiem, twórcą Akademii Leona Koźmińskiego.

© Licencja na publikację © ℗ Wszystkie prawa zastrzeżone Źródło: rp.pl
https://www.rp.pl/Opinie/200509610-Andrzej-K-Kozminski-Nadal-jedna-Europa-i-jeden-swiat.html

ثالثاً ـ الاقتصادات العربية:

10 - "سعودية بلا نفط"... أية سيناريوهات؟

عريب الرنتاوي 03مايو 2020

أسئلة من نوع: "ماذا سيحدث للسعودية عندما يتوقف النفط؟"، "ما الذي ستفعله المملكة عندما تستيقظ على نفاذ نفطها؟"..."السعودية بلا نفط؟" وكثير غيرها، كانت محور نقاشات وتحليلات على الشاشات الفضية وفي العديد من الصحف والمواقع العربية والدولية خلال الأيام والأسابيع القليلة الفائتة... وهي على تنوعها، واختلاف الزوايا التي تصدر عنها، أو تنظر إليها، إلا أنها تلتقي جميعها عند سؤال جوهري واحد: "ما الأثر الذي سيتركه نفاذ النفط أو فقدانه لقيمته على السعودية، داخليا وخارجيا؟."

هذه الموجة من الأسئلة والتساؤلات، وإن كانت ارتفعت على وقع انهيار أسعار النفط مؤخرا... إلا أنها سابقة لجائحة كورونا و"حرب الأسعار" بين موسكو والرياض، وإرهاصات ركود اقتصادي عالمي جديد، يقارن بالركود الكبير قبل 90 عاما، وليس بركود العقد الفائت ...

فاحتياطات المملكة من العملات الأجنبية تراجعت من 732 مليار دولار عندما تولى الملك سلمان ونجله مقاليد الحكم في العام 2015 إلى 499 مليار دولار نهاية العام الفائت (البعض يقترح الرقم 464 مليار هذا العام)، أي أن هذه الاحتياطيات كانت تنفذ بمعدل يقارب 60 مليار دولار سنويا، قبل أن اندلاع حرب الأسعار وشيوع الجائحة، وغالبا لأسباب تتعلق بحروب المملكة وصراعاتها وبرامج التسلح الفلكية التي اعتمدتها، وستشهد هذه الاحتياطات هبوطا هو الأسرع منذ عشرين عاما (27 مليار دولار خلال الربع الأول من هذا العام)، لتصل إلى أدنى مستوى لها منذ العام 2011، وستعمد المملكة إلى سحب 32 مليار دولار إضافية من احتياطيها، واستدانة ما يقرب من 60 مليار دولار إضافية لتغطية عجز موازنتها (2020)، بعد أن خسرت ما بين 8-10 مليار دولار من عوائد مواسم الحج والعمرة المُعطلة هذا العام.

المواطن، دافع الضريبة، سيكون له الحق في المطالبة بالتمثيل والمشاركة في صنع السياسة والقرار

أما صندوق الثروة السيادية السعودية (320 مليار دولار) فيقل قليلا عن نظيره في دولة قطر الصغيرة، وهو أقل بكثير من الصندوق السيادي الكويتي، ويكاد يعادل ثلث المحفظة الإماراتية... الشيء ذاته يقال عن الدين العام للمملكة المتوقع أن يرتفع إلى ما نسبته 20 بالمئة هذا العام، وربما إلى 27

بالمئة السنة المقبلة، و50 بالمئة في السنة التي تليها وفقا لتقديرات خبراء ومؤسسات مالية عالمية... تزامنا مع تراجع في معدلات دخل الفرد، والتي سبق لها أن شهدت هبوطا عن مستواها في العام 2012.

ماذا تعني هذه الأرقام؟

هي أولا، أرقام متحركة باستمرار، كون المصدر الرئيس للدخل والثروة في المملكة، يتأتى من إيرادات النفط والغاز، وهما سلعتان لم تفقدا قيمتها الاستراتيجية بعد، وإن كان النفط على نحو خاص، معرض لموجات اهتزاز متعاقبة، ستجعل من الصعب على المملكة الوصول إلى "سعر التعادل" والمقدر بحوالي 84 دولار للبرميل الواحد... ومرد ذلك عائدة لأسباب عديدة، منها دخول دول عديدة على نادي منتجي النفط ومصدريه، تطور صناعة النفط الصخري، والارتفاع المتزايد لمساهمة الطاقة المتجددة في سوق الطاقة العالمي ...

وإذا كان صندوق النقد الدولي قد اقترح العام 2034 كنقطة تحول من الكفاية إلى العجز بالنسبة للدول الخليجية، فإن "حرب الأسعار" والزيادة الهائلة في المعروض والمخزون من النفط، وجائحة كورونا والركود الاقتصادي العالمي الذي بدأ يطل برأسه على الاقتصادات العالمية، ستجعل نبوءة الصندوق متفائلة للغاية.

لسنا نبالغ إن قلنا إن العقد الثالث من القرن الجاري، ربما يكون العقد الأخير للنفط كسلعة استراتيجية حاكمة للأسواق والاقتصادات العالمية... ليس لنضوب آبار النفط، بل لتراجع الحاجة إليه، وزيادة المعروض منه بصورة كفيلة بـ"حرق" أسعاره... ومثلما انتهى العصر الحجري والكرة الأرضية مليئة بالحجارة، فقد ينتهي العصر النفطي وآبار النفط تزخر بـ"الذهب الأسود."

أية تداعيات داخلية وخارجية؟

على الرغم من أن دعوات "تنويع مصادر الدخل" في المملكة والخليج عموما، تعود لأكثر من خمسين عاما خلت، إلا أن جهدا حقيقيا لم يبذل من أجل تحقيق هذه الغاية، لا سيما حين كانت تتوفر لحكومات هذه الدول، موارد مالية هائلة، في أزمنة الصعود الفلكي للأسعار ...

ومع مجيء ولي العهد السعودي للسلطة، عاودت قضية "التنويع" لتحتل صدارة الخطاب السعودي، وتحديدا بعد الكشف عن خطة 2030، لكن الخبراء والمراقبين، يعتقدون أن النجاح لم يحالف محمد بن سلمان لتنفيذ رؤيته، وأن الإدارة السياسية والاقتصادية التي اعتمدها، إلى جانب "سوء الطالع"، تضع

الرؤية و"درة تاجها"، مشروع "نيوم" في مهب الريح.

فالمملكة تحت قيادة الأمير الشاب، تخوض حروبا مكلفة على أكثر من جبهة، أهمها الصراع مع إيران والحرب في اليمن، فضلا عن الصراعات الاقتصادية والسياسية مع أطراف أخرى (قطر وتركيا على سبيل المثال) وحروب الوكالة في أكثر من ساحة (العراق، سوريا، لبنان، ليبيا)... هذه الاشتباك متعدد الجبهات، وضعت المملكة في أمس الحاجة لزيادة إنفاقها العسكري والدفاعي، وسحب مئات المليارات من الدولات لتغطية أثمان السلاح المتطور، ودفع تكاليف الانتشار العسكري الأميركي والغربي على الأراضي السعودية.

دعوات "تنويع مصادر الدخل" في المملكة والخليج عموما، تعود لأكثر من خمسين عاما خلت، إلا أن جهدا حقيقيا لم يبذل من أجل تحقيق هذه الغاية

هذه الكلف الباهظة للسياسة الخارجية، وما تسببه من "عدم الاستقرار" أفضت إلى عزوف الاستثمارات والمستثمرين... وهي ظاهرة مرشحة للاستمرار والتفاقم، في ظل سياسات داخلية تتسم بالقمع والقبضة الحديدة ضد الخصوم والمنافسين، من داخل العائلة والمؤسسة الدينية وقطاع الأعمال ونشطاء المجتمع المدني والحركة النسوية، وبالذات بعد جريمة اغتيال الصحفي جمال خاشقجي في قنصلية بلاده في إسطنبول، واحتجاز رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري وإرغامه على الاستقالة... كل ذلك، أسهم ويسهم في وضع المزيد من العراقيل أمام خطط "تنويع" الاقتصاد، وألقى بأعباء مالية واقتصادية على المملكة، ربما تكون غير مسبوقة، منذ مطلع سبعينيات القرن الفائت.

تُبقي هذه الظروف المملكة أمام خيارات جميعها صعبة: تأجيل أو إلغاء العديد من المشاريع الرأسمالية العملاقة، بما فيها مشروع "نيوم"، لا سيما بعد الهبوط القياسي لأسهم "أرامكو"... الإقدام على تخفيض الإنفاق على الرعاية والخدمات... فرض مزيد من الضرائب والرسوم على المواطنين والمقيمين... التوسع في الاستدانة من مصادر داخلية وخارجية.

يعني ذلك، من ضمن ما يعني، أن عصر "دولة الريع والرفاه" في طريقه إلى نهايته، مؤذنا بنهاية "نظام البيعة" واحتكار السلطة المطلقة في الأسرة الحاكمة، أو حلقة ضيقة منها كما اتضح مؤخرا...

يعني ذلك أن عصر "الرعية" قد انتهى ليحل محله عصر "المواطنة"، وأن مفهوم "المكرمات" سيخلي مكانه لصالح مفاهيم "الحقوق" و"الحريات"... يعني ذلك أن المواطن، دافع الضريبة، سيكون له الحق في

المطالبة بالتمثيل والمشاركة في صنع السياسة والقرار "No taxation without representation"... النظام السياسي في المملكة سيجد نفسه أمام مفترق لم يعرفه في تاريخه.

يعني ذلك أيضا، أن "الأسرة الحاكمة" لن تستطيع مواصلة الحكم بالأنماط والأدوات القديمة، وأن "ديناميات جديدة" ستنشأ وستفعل فعلها، وستثير معها أسئلة "الهوية" و"الحقوق الفردية والجماعية" لمكونات المجتمع السعودي...

عصر "دولة الريع والرفاه" في طريقه إلى نهايته، مؤذنا بنهاية "نظام البيعة" واحتكار السلطة المطلقة في الأسرة الحاكمة

ففي التجربة التاريخية، تبقى الأمم والشعوب، وتزول "السلالات" و"العائلات" الحاكمة، حتى وإن قضت على رأس السلطة عقودا وقرونا من الزمان... الشعب العربي في الجزيرة، قَبِلَ التَسمّي باسم العائلة وإضفائه على "هويته الوطنية"، ودائما بقوة "السيف" و"الثروة"، فهل يستمر هذا الوضع كما هو عليه في مرحلة "ما بعد النفط"، لا سيما وأن هذا المجتمع مكوّن من هويات مركبة، وقائم على التعددية الدينية والثقافية والاجتماعية.

"سعودية بلا نفط"، تعني تراجعا حادا في مستوى اهتمام العالم بأمنها وسلامتها واستقرارها... فالجيوش التي طالما هرعت لحمايتها من التهديدات الداخلية والخارجية، فعلت ذلك، حرصا على النفط إنتاجا وتصديرا وطرق إمداد، وليس كُرمى لعيون أحد على الإطلاق... وضع كهذا، سيفتح من جديد، ملفات خلافية بين الشقيقة الكبرى وشقيقاتها في الجزيرة، من العراق شمالا إلى اليمن جنوبا، مرورا بدول مجلس التعاون الأخرى، وسيضع المملكة في مكانة استراتيجية أدنى، في صراعاتها وحروبها الإقليمية، ليس في مواجهة إيران وتركيا فحسب، وإنما على مستوى العالم العربي كذلك، بعد أن تكون فقدت أهم "سلاح" بيدها.

هل من بدائل للسيناريو الأسوأ؟

الجواب نعم، بيد أنه يتطلب قدرا هائلا من العقلانية والتجرد والرشاد، إن لجهة إدارة المال والاقتصاد والسياسة الداخلية وتسريع عملية "تنويع" مصادر الدخل والثروة... أو لجهة فتح النظام السياسي للمشاركة وإشاعة الحريات والاعتراف بالحقوق وتعظيم مبادئ المواطنة وسيادة القانون، والانتقال من دولة "الريع" إلى دولة "الإنتاج"، إلى غير ما هنالك من أفكار لا تتسع لها هذه المقالة.

الجواب نعم، شريطة أن تعمد المملكة إلى حل نزاعاتها وصراعاتها مع جوارها العربي والإقليمي، بالطرق السلمية والتفاوضية، الآن وهي في موقع

أفضل، قبل أن ترغم على فعل ذلك، بشروط أسوأ... ولعل تجربة "حرب السنوات الخمس" في اليمن، ما يكفي من العبر والدروس، لما ينبغي أن تكون عليه السياسة الخارجية للمملكة.

هل تفعلها المملكة؟ الجواب كما يقول بعض الأصدقاء السعوديين في جعبة ولي عهدها، لأنه سيمكث على كرسي العرش لخمسين سنة قادمة، إن كتب الله له عمرا مديدا... فإن كانت هذه رهاناتهم ورهاناته، فاقرأ على المملكة السلام.

https://www.alhurra.com/different-angle/2020/05/03/%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%86%D9%81%D8%B7-%D8%A3%D9%8A%D8%A9-%D8%B3%D9%8A%D9%86%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D9%88%D9%87%D8%A7%D8%AA%D8%9F

11 - قائمة الدول العربية حسب حجم احتياطي النقد الأجنبي

الاحتياطيات من العملات الأجنبية هي الودائع والسندات بالعملات الأجنبية فقط التي تحتفظ بها البنوك المركزية و/أو السلطات النقدية. وتستند القائمة أدناه في الغالب على أحدث بيانات صندوق النقد الدولي المتاحة وتشمل القائمة الدول ذات السيادة والأقاليم غير السيادية (مثل هونغ كونغ وماكاو)، والتي هي تحت تنضوي تحت سيادة جمهورية الصين الشعبية. وبالرغم من أن معظم الدول تتعامل بالدولار الأمريكي، إلا أن عدد قليل من الدول في أوروبا الشرقية بياناتها تتعامل باليورو. وحيث أن جميع الأرقام المذكورة أدناه تكافئ الدولار الأمريكي في سعر الصرف إلا أن التقلبات يمكن أن يكون لها تأثير كبير على هذه الأرقام.

ترتيب الدول العربية وبعض دول العالم للمقارنة حسب حجم احتياطي النقد الأجنبي

الترتيب عربياً	الترتيب عالمياً	الدولة/السلطة النقدية	احتياطي العملات الأجنبية (مليون دولار أمريكي)	التاريخ
.1	4	السعودية	515,600	January 2019
.2	15	الجزائر	$155,700	يناير 2016
.3	28	الإمارات العربية المتحدة	$79,920	يناير 2016
.4	31	ليبيا	$61,630	يناير 2016
.5	35	العراق	$57,070	يناير 2016
.6	37	لبنان	$49,610	يناير 2016
.7	41	مصر	$42,524	Feb 2018
.8	45	قطر	$36,707	يناير 2016
.9	47	الكويت	$31,430	يناير 2016
.10	54	المغرب	23,927	February 2016
.11	59	عمان	17,540	31 December 2015
.12	61	الأردن	16,387	February 2016
.13	82	تونس	6,714	February 2016
.14	92	البحرين	4,657	31 December 2015
.15	117	اليمن	1,978	31 December 2015
.16	141	سوريا	773	31 December 2015
.17	159	*فلسطين*	464	March 2016
.18	164	جيبوتي	365	2015
.19	176	إريتريا	210	31 December 2015
.20	177	جزر القمر	201	2015
.21	179	السودان	174	31 December 2015
.22	188	الصومال	31	2014
	174	جنوب السودان	230	2015
	1	الصين	3,125,000	April 2018
	2	اليابان	1,256,018	April 2018
	3	سويسرا	800,389	May 2018
	11	ألمانيا	$193,716	فبراير 2016
	14	المملكة المتحدة	$159,349	يناير 2016
	16	فرنسا	$138,588	يناير 2016
	18	الولايات المتحدة	$118,609	مارس 2016
	25	إيران	$93,950	يناير 2016

المصدر:
https://www.wikiwand.com/ar/%D9%82%D8%A7%D8%A6%D9%85%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84_%D8%AD%D8%B3%D8%A8_%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%8A%D8%A7%D8%B7%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AC%D9%86%D8%A8%D9%8A

رابعاً - الاقتصاد السوري:

12 - حديث الأربعاء الاقتصادي رقم (70) مزايا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في هذا الحديث سنتناول مزايا وخصائص هذا النوع من المؤسسات الذي يزداد الحديث عنه عالمياً ومحلياً واثبت فعاليته في إحداث نهضة تنموية كبيرة، ومن هذه المزايا العديدة نذكر:

1. سهولة الإنشاء والتنفيذ: مثل :

-صغر حجم رأس المال المطلوب لإنشاء وتنفيذ المشروع، وكذلك حجم القروض اللازمة والمخاطر المترتبة عليها.

-سهولة تنفيذ المباني وتركيب خطوط الإنتاج وتحضير مستلزمات التشغيل.

2. سهولة الإدارة وبساطة الهيكل التنظيمي: يقوم بإدارة الشركة الصغيرة شخص واحد إجمالاً أو عدد من الأشخاص لذلك تتسم هذه الإدارة بالمرونة وسهولة اتخاذ القرار، ونقص في الروتين واختصار المستندات والورقيات، وسهولة الاتصال والتواصل وقوة العلاقة الشخصية بين أصحاب ومديري المشروع والعاملين.

3. استغلال الطاقة الإنتاجية: CAPACITY UTILIZATION يتم استغلال الطاقة الإنتاجية القصوى نظراً لإمكانية التحكم في عناصر الإنتاج وتوفر مستلزماته وعدم تعقيد العملية الإنتاجية، مما يؤدي إلى رفع الكفاية الإنتاجية وتحقيق أقصى ربح ممكن، وهذا الوضع يحقق سرعة دوران رأس المال العامل نظراً لصغر حجم المخزون السلعي وقصر دورة الإنتاج.

4. الاعتماد على الطلب المحلي وخلق تنمية متوازنة: ينحصر نشاط الشركات الصغيرة غالباً في المنطقة التي تنشأ بها، وتقوم مثل هذه الشركات نتيجة لتوفر خامات معينة غالباً ما تكون زراعية أو تعدينية مثل: معامل صناعة الجبن ومنتجات الألبان والتي تقوم بالقرب من ومزارع تربية الحيوان، ومعاصر الزيتون ومعامل العصائر وتعليب الخضار والفاكهة التي تقام ضمن أو بالقرب من مناطقها الزراعية، حيث إن هذا النوع من المشروعات يساعد في سد حاجات سكان المنطقة في مجال السلع التي ينتجها، ويخلق طلباً على منتجاتها الزراعية ويساعد على تحقيق تنمية متوازنة تحافظ على التوازن السكاني بين الريف والمدينة.

5. سهولة الدخول إلى السوق والخروج منه: انخفاض قيمة رأس المال الثابت بسبب قلة المخزون السلعي من المواد الخام والمنتجات النهائية

وسهولة تحويل أصول المشروع الصغير إلى سيولة بالبيع دون تكبد خسائر كبيرة.

6.القدرة على التكيف مع المتغيرات وخاصة ما يتعلق بـ: تركيبة القوى العاملة وسياسات الإنتاج والتسويق والتمويل وسهولة تغيير وتحديث التكنولوجيا المستخدمة، مما يعني القدرة على مواجهة الصعوبات في أوقات الأزمات الاقتصادية وفترات الركود.

7.إدارة التدريب الذاتي :

-المؤسسات الصغيرة هي مراكز تدريب لأصحابها والعاملين بها.

-تلعب دوراً حاسماً في طرح التكنولوجيا الجديدة بفاعلية أكبر وتكلفة أقل .

-تعتبر المصدر الرئيسي للأفكار والاختراعات (ساهمت بـ 60% من الاختراعات الرئيسية في القرن العشرين مثل الطائرات وآلات التصوير، وأجهزة النقل الأوتوماتيكية والمحركات النقالة، والحاسبات الإلكترونية.(

-يمكن أن تقدم الأفكار اللازمة لتطوير التشكيلة السلعية التي تنتجها المشروعات الأخرى، مثال: شركة جنرال الكتريك استفادت من أفكار الشركات الصغيرة في تطوير تشكيلتها السلعية من الأفران والبرادات.

8.خلق فرص عمل: كون هذه الشركات تعتمد وسائل إنتاج بسيطة فعادة ما تختار فن إنتاجي كثيف العمل ويؤدي إلى توفير فرص العمل للشباب والكوادر الفنية بكلفة استثمارية منخفضة.

9.قصر فترة الاسترداد :PAY-BACK PERIOD فترة الاسترداد هي عبارة عن الفترة المطلوبة لاسترداد تكاليف استثمار مشروع من واقع تدفقاته النقدية، وهي قصيرة في الشركات الصغيرة نظراً لصغر حجم رأس المال المستثمر وقصر دورة الإنتاج، وبالتالي سرعة التسويق وزيادة دورات البيع.

10.انخفاض نقطة التعادل: نظراً لانخفاض التكاليف الثابتة مقارنةً بالمتغيرة مما يؤدي أن معدل الطاقة الإنتاجية لهذه المؤسسات التي تتعادل فيها الإيرادات والتكاليف تكون منخفضة عن المشاريع الكبيرة التي تبقى مثقلة بأعباء التكاليف الثابتة وتحتاج لحجم مبيعات كبير لتغطية هذه التكاليف.

وإزاء هذه المزايا فإن دعم هذا النوع من المؤسسات يبدو أكثر إلحاحاً في سورية سواءً ضريباً أو تمويلياً أو تسويقياً أو إدارياً للاستفادة من المزايا العديدة التي سبق الإشارة إليها وهذا ما يؤمل أن تقوم به جميع الجهات

الداعمة سواءً الحكومية أو الأهلية وقد يتطلب لاحقاً التفكير في إنشاء وزارة خاصة بالمشروعات الصغيرة نظراً لأهميتها.

دمشـق في 2020/3/4. كتبه: د. عامر خربوطلي العيادة الاقتصـادية السورية

13 - قادري.. تشرح مفردات بدل التعطل من التسجيل حتى اسلام المبالغ...

المصدر : الثورة

أكدت وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ريمه قادري أن القطاعات الأكثر تضرراً جراء الإجراءات الاحترازية للتصدي لفيروس كورونا هي القطاع السياحي والنقل وأصحاب المهن الحرة وأن السعي جار لتأمين الدعم لجميع الشرائح المتضررة.

وأوضحت قادري في حديث لقناة الإخبارية الليلة أنه تم فتح قناة رقمية لتسجيل الفئات المستهدفة في منحة بدل التعطل حيث بلغ عدد المسجلين عليها نحو 450 ألفاً منهم 379105 ألف عامل من فئة المياومين وهي الأكبر بين المسجلين والباقي من المسنين وذوي الإعاقة.

وأشارت الوزيرة قادري إلى أنه بعد حصر الأعداد تم إرسال رسائل للمسجلين كي يستكملوا بياناتهم مبينة أن 125 ألف اسم من جملة العمال المسجلين استكملوا التسجيل وتم فرزهم حسب معايير الاستهداف بالقطاعات السابقة فوصل عدد العمال الذين يستحقون المنحة إلى 76 ألفاً وتم فرز بياناتهم على مستوى المحافظات كي يتم التحقق منها من خلال فرق العمل ضمن الأحياء وإرسالها من قبل المحافظين بشكل رسمي.

ولفتت الوزيرة قادري إلى احتمال أن تكون هناك معلومات غير جدية أو عملية ادخال معلومات لا تتوافق مع الواقع لذلك تمت إتاحة نوافذ لتسجيل العمال عن طريق اتحادات العمال والحرفيين وغرف السياحة بهدف إيجاد قاعدة استهداف أوسع موضحة أن البيانات التي تم تأكيد الموثوقية بمعلوماتها بلغت 20 ألف اسم حيث تم تدقيق بياناتها مع قاعدة البيانات الموجودة في مؤسسات التأمينات الاجتماعية وهم الدفعة الأولى من المستفيدين والذين ستصلهم رسائل توضح لهم كيفية الحصول على المنحة الواجبة لهم.

وأشارت الوزيرة قادري إلى أنه يتم التنسيق مع وزارة المالية من خلال تكليف معتمدين ماليين لإيصال المبالغ إلى مختلف المناطق بالمحافظات وتحديد أماكن التوزيع وهم مستمرون بآلية تدقيق محكمة لمجمل بيانات

المسجلين على القناة الرقمية إذ تم التأكيد على الوزارات المعنية التواصل مع فعاليات القطاع الخاص لتأمين الدعم للشرائح المتضررة وتوسيع القدرة على استهداف أكبر عدد ممكن مبينة أنه سيتم اتخاذ الإجراءات القانونية بحق كل من يقدم معلومات مضللة وغير صحيحة سواء من الأفراد أو لجان الأحياء أو القائمين على عملية التحقق في الوزارات والاتحادات المعنية.

وأوضحت الوزيرة قادري أن المبلغ حق مكتسب للشخص يبقى محفوظاً في حال لم يستطع الحصول عليه طالما أن اسمه مدرج ضمن القوائم مشيرة إلى أن باب التسجيل أغلق بعد أن بقيت الخدمة مفتوحة نحو شهر.

وقالت الوزيرة قادري إن نسبة التغطية التي تم الوصول إليها نحو 79 بالمئة بالتفاوت بين المحافظات وفي محافظات تم الوصول إلى 100 بالمئة داعية إلى تضافر الجهود وتوفير الموارد بشكل أوسع حيث أن الحكومة هي المساهم الأكبر من خلال الأموال التي تستطيع توفيرها ومن خلال أموال الدعم الاجتماعي http://syrianexpert.net/?p=49984

14 - بدل تعطل قدرة 100 ألف ليرة للمتعطلين بسبب كورونا عبر الصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية .. فمن هم المستهدفون ؟؟؟

الخبير السوري:

قرر مجلس إدارة الصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية البدء بصرف منحة " بدل التعطل " البالغة /100 ألف ليرة سورية تصرف لمرة واحدة لكل عامل من العمال المياومين والموسميين وفق قطاعات الاستهداف الأكثر تضررا نتيجة الإجراءات الاحترازية للتصدي لوباء كورونا وذلك كجزء من الجهود الحكومية ضمن خطة الاستجابة الاجتماعية الطارئة التي أعدتها وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وأقرها مجلس الوزراء. وتشمل الدفعة الأولى /20/ ألف عامل في قطاعات السياحة" عامل كافتيريا ، مقهى ، صالة مناسبات ،منتزه شعبي والمنشآت السياحية والادلاء السياحيين و"عمال الحمل و العتالة" الذين تم التحقق من بياناتهم عن طريق النقابة المعنية إضافة الى سائقي السرافيس وقطاع البناء والحرف اليدوية والمنتجات الشرقية والمهن التراثية المسجلين في القناة الرقيمة التي اطلقتها وزارة الشؤون الاجتماعية والذين تم تدقيق بياناتهم وتحديدها بالتعاون مع وزارتي السياحة والإدارة المحلية واتحاد غرف السياحة واتحاد الحرفيين والمحافظين وفرق العمل المشكلة على مستوى الوحدات الإدارية في جميع المحافظات. وخلال اجتماع

مجلس ادارة الصندوق اليوم برئاسة المهندس عماد خميس رئيس مجلس الوزراء تم تكليف وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل الاستمرار بآلية تدقيق محكمة لمجمل بيانات المسجلين على القناة الرقمية وفق معايير الاستهداف واولوية القطاعات المتضررة بحيث يتم اعتماد صرف المنح للأسماء المقبولة في غضون من خمسة الى ستة أشهر بعد التدقيق وفق المعايير والضوابط المعتمدة على ان يتم اتخاذ الإجراءات القانونية بحق كل من يقدم معلومات مضللة وغير صحيحة سواء من الافراد او لجان الاحياء او القائمين على عملية التحقق في الوزارات والاتحادات المعنية . وتم التأكيد على الوزارات المعنية التواصل مع فعاليات القطاع الخاص" اتحادات غرف التجارة والصناعة والسياحة والحرفيين والزراعة " وجميع الفعاليات الاقتصادية الأخرى لتوسيع مشاركتها في دعم خطة الاستجابة الاجتماعية بما فيها " بدل التعطل " لتأمين الدعم للشرائح المتضررة وتوسيع القدرة على استهداف أكبر عدد ممكن بما يلبي احتياجات التصدي للتداعيات الاجتماعية الناجمة عن وباء كورونا. وتمت الموافقة على تسديد المنحة للمستفيدين بالتنسيق بين وزارتي الشؤون الاجتماعية والمالية من خلال تكليف معتمدين ماليين بإيصالها الى مختلف المناطق بالمحافظات. http://syrianexpert.net/?p=49974

15 - الرئيس الأسد يصدر مرسوماً تشريعياً بإعفاء المواد الأولية المستوردة كمدخلات للصناعة والخاضعة لرسم جمركي 1 بالمئة من الرسوم الجمركية والضرائب لمدة عام

2020-05-11 دمشق-سانا

أصدر السيد الرئيس بشار الأسد اليوم المرسوم التشريعي رقم 10 لعام 2020 القاضي بإعفاء المواد الأولية المستوردة كمدخلات للصناعة المحلية والخاضعة لرسم جمركي 1 بالمئة من الرسوم الجمركية المحددة في جدول التعريفة الجمركية وكل الضرائب والرسوم الأخرى المفروضة على الاستيراد وفيما يلي نص المرسوم التشريعي:

المرسوم التشريعي رقم 10

رئيس الجمهورية

بناء على أحكام الدستور يرسم ما يلي

المادة 1 تعفى المواد الأولية المستوردة كمدخلات للصناعة المحلية والخاضعة لرسم جمركي 1 بالمئة من الرسوم الجمركية المحددة في جدول التعريفة الجمركية النافذ الصادر بالمرسوم رقم 377 لعام 2014 وكل

الضرائب والرسوم الأخرى المفروضة على الاستيراد.

المادة 2 تصدر مديريات الاقتصاد والتجارة الخارجية إجازات وموافقات الاستيراد اللازمة للمواد المذكورة في المادة رقم 1 من هذا المرسوم التشريعي بما لا يتعارض مع آلية المنح المعتمدة لدى وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية.

المادة 3 يعمل بأحكام هذا المرسوم التشريعي لمدة عام واحد اعتباراً من تاريخ نفاذه.

المادة 4 يصدر وزير المالية التعليمات التنفيذية الخاصة بهذا المرسوم التشريعي بالتنسيق مع وزير الصناعة ووزير الاقتصاد والتجارة الخارجية.

المادة 5 ينشر هذا المرسوم التشريعي في الجريدة الرسمية ويعتبر نافذاً من أول الشهر الذي يلي تاريخ نشره.

دمشق في 20-9-1441هجري الموافق لـ 13-5-2020 ميلادي.

رئيس الجمهورية بشار الأسد

https://sana.sy/?p=1149951

حمدان: المرسوم التشريعي رقم 10 يأتي تنفيذاً لاستراتيجية الدولة بدعم الصناعة الوطنية دمشق-سانا 13-05-2020

أكد وزير المالية الدكتور مأمون حمدان أن المرسوم التشريعي رقم 10 لعام 2020 يأتي تنفيذا لاستراتيجية الدولة بدعم الصناعة الوطنية عبر إعفاء المواد الأولية المستوردة كمدخلات للصناعة المحلية والخاضعة لرسم جمركي 1 بالمئة من الرسوم الجمركية المحددة في جدول التعريفة الجمركية وكل الضرائب والرسوم الأخرى المفروضة على الاستيراد.

وأوضح حمدان في اتصال مع قناة السورية اليوم أن المرسوم التشريعي يمنح إعفاءات كبيرة وليس واحدا بالمئة فقط حيث تضاف إليها الرسوم والضرائب الأخرى لكل المواد اللازمة للإنتاج الصناعي والتي تتراوح بين 7 إلى 10 بالمئة بحسب المادة أي هناك إعفاءات كبيرة لافتا إلى أن الإعفاءات هي لمدة عام لكل المواد اللازمة للإنتاج الصناعي.

وشدد حمدان على أن الإعفاء من هذه الرسوم يأتي بهدف تعزيز دوران عجلة الإنتاج المحلي ومواجهة الآثار الناجمة عن الحرب الإرهابية على سورية وزيادة التنافسية وتخفيض التكاليف وهو ما ينعكس بشكل مباشر على تخفيض أسعار السلع المنتجة محليا مبينا أن التعليمات التنفيذية للمرسوم التشريعي جاهزة وستصدر غداً. https://sana.sy/?p=1150154

خامساً ـ أخبار اقتصادية قصيرة:

1 ـ أكبر تراجع تاريخي منذ 300 عام للاقتصاد البريطاني ..المستعمرة التي لا تغيب عنها الشمس تهجرها اليوم..

المصدر : الثورة 16/ 2020/04

أظهرت بيانات رسمية بريطانية تراجع الإنفاق في قطاع التجزئة بأكثر من الربع وتوقف مؤقت لتعاملات واحدة من كل أربع شركات في البلاد نتيجة إجراءات العزل العام بسبب فيروس كورونا وذلك في مؤشر على اتجاه الاقتصاد البريطاني صوب انكماش قياسي كبير.

ونقلت وكالة رويترز عن الرئيسة التنفيذية لاتحاد التجزئة البريطاني هيلين ديكنسون قولها اليوم إن إغلاق المتاجر غير الضرورية أدى إلى خواء المتاجر الرئيسة وإلى تراجعات في المبيعات بقيم في أواخر خانة العشرات لدرجة لا يمكن حتى أن تعوضها الزيادة في التسوق عبر الإنترنت.

وقد أعلن اتحاد التجزئة تراجع المبيعات بنسبة 27 بالمئة على أساس سنوي في الأسبوعين المنتهيين في الرابع من نيسان الجاري واللذين يشملان الفترة التالية لبدء إجراءات "عزل عام" في الـ 23 من آذار الماضي والتي تضمنت إغلاق الأسواق باستثناء متاجر السوبر ماركت.

وأظهر مسح منفصل من مكتب الإحصاءات الوطني أن 25 بالمئة من الشركات البريطانية أغلقت مؤقتاً أو علقت التعاملات منذ العزل العام وفي تلك الشركات التي لا تزال مفتوحة جرى منح خمس العاملين إجازات مؤقتة.

وحتى في حالة تخفيف إجراءات العزل العام وانتعاش النمو يمكن أن يظل الناتج السنوي في بريطانيا منخفضاً 13 بالمئة في 2020 وهو أكبر تراجع سنوي في أكثر من 300 عام.

وكانت السلطات الصحية البريطانية أعلنت أمس تسجيل 761 وفاة جديدة بفيروس كورونا المستجد ما يرفع العدد الإجمالي للوفيات في البلاد إلى 12 ألفاً و868 وفاة. http://syrianexpert.net/?p=48943

2 ـ ١٣،٣مليار ليرة في ٣ أشهر جنتها النسيجية...

المصدر : الثورة 16/ 2020/04

أنتجت المؤسسة العامة للصناعات النسيجية بقيمة ١١،٢مليار ليرة خلال الربع الأول من العام الجاري بنسبة تطور بلغت ١١٩% بالمقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي التي أنتجت فيها بقيمة ١٠،٢ مليار ليرة محققة زيادة لصالح العام الجاري بقيمة مليار ليرة.

وأوضح الدكتور نضال عبد الفتاح مدير عام المؤسسة للثورة أن مجمل إنتاج شركات الغزل للربع الأول بلغ ٧،١ مليار ليرة بنسبة تطور بلغت ١٢٨% وبالمقارنة مع نفس الفترة للعام الماضي والبالغة قيمة إنتاجها ٥،٦ مليار ليرة نجد أن هناك زيادة بلغت أكثر من 1،5 مليار ليرة.

ونوه أن قيمة إنتاج مجمل شركات النسيج بلغت ٢،٤ مليار ليرة وبنسبة تطور ٦٩ %.

وأشار أن قيمة مبيعات المؤسسة للربع الأول من العام بلغت ١٣،٣مليار ليرة وبالمقارنة مع نفس الفترة مع العام الماضي والبالغة قيمة مبيعاتها ١٠،٢٢٠مليارات ليرة نجد أن هناك زيادة بالمبيعات بلغت نحو أكثر من ٣ مليارات ليرة في حين بلغت قيمة مبيعات شركات الغزل نحو ١٠،٣ مليارات وبالمقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي والبالغة ٥،٧٠٨ مليارات نجد ان هناك زيادة بلغت أكثر من أربع مليارات ونصف في حين بلغت قيمة مبيعات شركات النسيج نحو ١،٥مليار ليرة للربع الأول من هذا العام. وبين أن المؤسسة بشركاتها جميعا واجهت ظروف صعبة في عملها منها النقص الكبير في الأيدي العاملة وتسرب الكفوءة والخبيرة نتيجة ظروف الحرب الكونية والانقطاعات في التيار الكهربائي وما يرافق ذلك من فوات بالإنتاج إضافة إلى جائحة الوباء كورونا والآثار السلبية لها نتيجة الإجراءات احترازية الخاصة بتقليل عدد العمال وانعكاس ذلك على العملية الإنتاجية.

http://syrianexpert.net/?p=48925

3 - حلج الاقطان مستمر وأكثر من 10 آلاف طن من أقطان المنطقة الشرقية وصلت حمص

المصدر : البعث

يواصل محلج الوليد بحمص عمليات حلج الأقطان المحبوبة المستلمة من المنطقة الشرقية والبالغة 16024 طناً مع الالتزام الكامل بالإجراءات الاحترازية لوقاية العمال من وباء الكورونا.

وأوضح مدير المحلج المهندس ماهر عساف لـ "البعث" أن كمية الأقطان التي تم حلجها منذ بداية عمليات الاستلام حتى تاريخه وصلت لحوالي 10 آلاف طن من إجمالي الكميات المستلمة من المنطقة الشرقية بمعدل 80 – 90 طناً يومياً بواقع 100 بالة تقريباً، لافتاً إلى أنه نتج عن عمليات الحلج 18.266 بالة من القطن المحلوج، فيما بلغت كمية البذور الناتجة عن عمليات الحلج

5.500 طن، إضافة إلى 1000 بالة شوائب ثانوية تم توريد 625 بالة منها لشركات القطاع الخاص.

وأضاف عساف: إنه يتم تباعاً توريد الأقطان المحلوجة إلى معامل شركة الوليد للغزل بحمص ومعامل الخيوط القطنية باللاذقية وجبلة، حيث بلغت الكميات الموردة حتى تاريخه 14 ألف بالة، كما يتم توريد نواتج البذور إلى معمل الزيت في شركة سكر حمص، حيث تم توريد نحو 5.400 طن من البذور. http://syrianexpert.net/?p=49330

4 - قرار صيني مفاجئ يهز أركان العالم بأكمله..

فؤاد مرابط 29أبريل 2020

الصين فاجأت العالم اليوم وقررت إلغاء الربط بالدولار في تعاملات البورصة وقررت التعامل الرسمي والربط الرسمي باليوان الصيني بدل الدولار وتعتبر هذه خطوة جريئة ومهمة في تاريخ الصين الاقتصادية.

هذا يعني أن الدولار قد أصبح لا وجود له في تعاملات الأسواق الصينية وسيهبط الدولار الامريكي بقوة امام اليوان الصيني وربما سيؤثر عليه في الاسواق العالمية. وجميع الأسواق العالمية أصابها الذهول من القرار. الخبر تمت مناقشته اليوم في برنامج عالم الظهيرة على قناة بي بي سي إنجلش.

إنها حرب اقتصادية قد تقود العالم الى حرب مدمرة لا يحمد عقباها إذا ما تصرفت أمريكا بحماقة امام هذا القرار!! الصين 2021 سوف تقود العالم هذا حلم الصين القديم وما خططت لتحقيقه منذ عشرات سنين أو اكثر..

و قد سبق لقادة وزعماء دول منظمة شنغهاي للتعاون خلال اجتماعات 2019 ان اتخذوا قراراً باعتماد العملات المحلية والوطنية في التبادل التجاري والاستثمار الثنائي وإصدار سندات، بدلاً عن الدولار الأميركي (أ.ف.ب)

اتخذت الدول الثماني الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون(SCO) ، بما في ذلك الصين وروسيا والهند، قراراً باعتماد العملات المحلية والوطنية في التبادل التجاري والاستثمار الثنائي وإصدار سندات، بدلاً عن الدولار الأميركي، ما ينهي عقوداً طويلة من الهيمنة الأميركية على العالم في التجارة والذهب والتعاملات النفطية، بحسب ما أوردته شركة خدمات التحليل الاستراتيجي عبر أوراسيا "سيلك روود."

https://saispress.com/infos/56808/

5 - ارتفاع أسعار الذهب

2020-05-12 لندن-سانا

ارتفعت أسعار الذهب اليوم وسط مخاوف متزايدة من تجدد إصابات فيروس كورونا في بعض دول العالم.

وذكرت رويترز أن سعر الذهب زاد في التعاملات الفورية 1ر0 بالمئة إلى 09ر1698 دولارا للأوقية الأونصة كما زاد في التعاملات الآجلة في الولايات المتحدة 4ر0 بالمئة إلى 10ر1704 دولارات للأوقية.

وعلى صعيد المعادن النفيسة الأخرى هبط البلاديوم 7ر0 بالمئة إلى 54ر1881دولارا للأوقية وفقدت الفضة 8ر0 بالمئة إلى 12ر15 دولارا في حين ارتفع البلاتين 7ر0 بالمئة إلى 94ر761 دولارا.

https://sana.sy/?p=1149204

6 - 80 مليار ليرة عقود الصناعة خلال 3 أشهر.وأخرى بـ50 مليار قريباً

المصدر : الوطن

صرّح وزير الصناعة معن جذبة بأن الوزارة والمؤسسات التابعة أبرمت عقود واتفاقيات بقيمة نحو 80 مليار ليرة سورية، لتصريف انتاجها خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام الجاري.(2020)

وبيّن أن هناك عقوداً بقيمة 50 مليار ليرة سورية، منها 15 مليار للمؤسسة النسيجية، أصبحت إجراءاتها جاهزة، ومن المقرّر أن يعلن عنها خلال أيام.

http://syrianexpert.net/?p=50006

انتهى التقرير
The report ended
Raport się zakończył
***